المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الثالث والسبعون - كانون الثاني ٢٠١٩

No. 73 Jun . 2019

المجد لله في العُـلا .. وعلى الأرض السلام .. وللناس المسرّة

المجد لله في الاعالي وعلى الارض السلام

كوهر يوحنان عوديش

مع نهاية العام كنت افكر في عنوان لمقال وداعي لعام ٢٠١٨ يلخص المعاناة والمآسي والتمنيات للشعب العراقي والشعوب المبتلية بنار الارهاب والاقتتال الطائفي ، فلم اجد افضل من عنواني هذا المأخوذ من الانجيل المقدس ، وهي الترنيمة الرائعة والعميقة بالمعنى التي انشدتها الملائكة عند ولادة يسوع المسيح قبل اكثر من الفي عام ، وكأنهم بذلك ارادوا ان ينبؤنا ويعلمونا بما تخبئه الايام من حروب وتقاتل ينتج عنهما بحارا من الدم والكثير والكثير من المعاناة والدمار .

نيران الحقد الديني والطائفي الملتهبة في الشرق الاوسط وخصوصا في سوريا والعراق ومصر واليمن والتنافس الدموي على المال والسلطة كلف هذه البلدان اموالا لا تحتسب وارواحا بريئة تقدر بمئات الالاف ، دون تلمس اي نوع من الامل في تحسن الوضع وعودة الحياة الى مجراها الطبيعي وذلك بسبب تعنت المسيطرين على مقاليد الحكم والمتحكمين بعقول البسطاء دينيا وعقائديا بارائهم وافكارهم واساليبهم التدميرية والتي اغتالت / تغتال كل فرص السلام لينعم الوطن بالاستقرار ويتهنى الشعب بحياة كريمة تليق بانسانيتهم .

كنت اتمنى وانا اودع عاما واستقبل اخرا ان اكتب عن حجم التطور الصحي والعلمي والعمراني الحاصل في بلدي العراق ، ان اكتب عن الرفاهية والازدهار المعيشي لشعب يطوف على الخيرات ، ان اكتب عن المحبة والتآلف الاجتماعي بين ابناء الوطن الواحد دون تمييز او تفرقة على اساس الدين كون الدين لله والوطن للجميع ، ان اكتب عن احلام الطفولة في ليلة رأس السنة وتمنى رؤية بابا نوئيل ومعانقة هداياه ..... آه يا وطني كم كنت اتمنى ان اكتب عن كل شيء جميل ، لكن ما يمنعني من ذلك هو هذه الحروب والنزاعات التي تأتينا بالويلات دائما بغض النظر عن الهزيمة والانتصار ، ما يمنعني من ذلك هو هذا الفساد المستشري في الوطن وهذا الحقد والكره الطائفي الذي زرعوه في نفوس الشعب بالاكراه ... ما يمنعني هو هذه السياسة العوجاء التي تدمر الوطن، وبدلا من كل ذلك كتبنا عن الدمار والدماء، عن الهجرة والنزوح والسبايا ، عن القتلى والمفقودين ، عن الحرمان ونبش المزابل بحثا عن لقمة خبز نظيفة عن طفولة مغتالة ... عن كل شيء تنفر منه النفس الصالحة .

بعد كل هذا التاريخ الطافح بالدم علينا ان نتعلم ان السلام وحده يؤدي الى التطور والاستقرار والازدهار والعيش الرغيد ، وهذا السلام لن يؤتى بالحرب ولن يفرض بالقوة ولن يستمر بفرض واقع حال ولن يدوم بالغصب والاكراه ولن يستديم بالتهميش والاقصاء ولن يولد، مهما طال الزمن ، من رحم مسموم بالحقد والكراهية .

بعيدا عن المبالغات والخطابات المنمقة والرجاء المتكلف والامنيات القلبية الزائفة التي تجعل من وطننا جنة للعيش فيها ، فان ما يحدث ويجري في وطننا لا يبشر بالخير ابداً ، خصوصا لبعض الطوائف المحسوبة من الاقليات! ، فمع انعدام القانون لمحاسبة المجرم على جرمه بغض النظر عن مكانته وانتمائه لن يكون هناك سلام واستقرار والشعور بالاطمئنان في وطن رؤوسائه بالمئات وجيشه يتبع الولاءات وحماته لصوص وحرامية .

في العام الجديد ٢٠١٩ نتمنى ، وليس لنا غير التمني ، ان يسود السلام كل العالم ويحل الاستقرار مكان الحروب وينهض العراق من جديد ..

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

38 سنة وأمنيات العراقيين .. هي هي !

د. قاسم حسين صالح

اعتدت من ثلاثين عاماً أن استطلع توقعات العراقيين وأمنياتهم في كل عام جديد ، ولو إنني جمعتها من يوم نشرت عنها أول مقالة بالصفحة الاخيرة في جريدة الجمهورية عام (٩٥) ، واطلّع عليها الناس لما صدّقوا أن امنيات العراقيين في سنواتهم الثماني والعشرين كانت بسيطة للغاية : (أكل رغيف خبز أبيض مو نخالة،تناول وجبة لحم ولو مرّة بالاسبوع .. وذلك في ١٣ سنة حصار،تلتها : توفير الكهرباء في حر تموز وبرد كانون ، وشرب ماء حلو ... في ١٥ سنة ديمقراطية) .

وبالمناسبة ..كان طاغية الدكتاتورية يأكل لحم الغزلان المطعم برائحة الهيل والشعب يأكل خبز النخالة المعجون بفضلات الصراصير ، فيما كان حيتان الديمقراطية ينعمون بالكهرباء والشعب يتبرّد بالمهفة في الصيف وتغرق بيوته في الشتاء .. وأهل البصرة يشربون الماء المالح وانهار مدينتهم (سيان) .. مع أن مدينتهم هي الأغنى في العالم .

أمنيات ٢٠١٢

كان أول المسؤولين ، وأصدقهم ، الذي تحسس خيبات العراقيين هو الرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني الذي تمنى في العام ٢٠١٢ ان يكون «عاما لترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية والتعايش المشترك على قيم العدل والمساواة ولترسيخ الأمن والإستقرار وتنظيف البيئة الوطنية من عوامل الشر والإرهاب والجريمة والفساد» ، وللأسف فان ما حصل كان عكس ما تمناه.. فباستثناء التخلص من الأرهاب عسكرياً ، فان العراقيين ظلوا يتمنون تحقيق الأمن،الذي يعد ثاني أهم حاجة سيكولوجية في هرم حاجات الانسان لكونها تتعلق بحاجة الانسان الى البقاء،وظل الطائفيون يعزفون على وتر الكراهية ويستمرون بنهب ثروة البلاد التي فتحوا لها خزائن أحزابهم من عام ٢٠٠٥، وظلوا يسألونها هل امتلأت وتقول هل من مزيد!..فيما تخطى عدد من هم دون خط الفقر الخمسة ملايين .

أمنيات ٢٠١٥

وتوثيقاً للأجيال وذاكرة التاريخ .. فاننا كنّا توجهنا في الأسبوع الأول من آخر شهر في عام ٢٠١٥ باستطلاع الى القرّاء تضمن هذين السؤالين :

- بماذا تصف عام ٢٠١٥ بايجابياته وسلبياته ؟
- ما هي توقعاتك الإيجابية والسلبية في العام ٢٠١٦؟

كان الهدف من السؤال الأول هو معرفة موضوعية التقييم أو الحكم لدى العراقيين ، فوجدنا ان المستجيبين توزعوا على صنفين (أسود وأبيض) .. إذ وصفه الفريق الأول بأنه : (عام الحروب والفقر والألم ، والتوتر والصراعات ، وقلّة الخبرات وتقشف الحكومات، وعام الحزن على هجرة الشباب العراقي .. وعام مأساة النازحين، ومنهم من ذهب أبعد بوصفه إنه عام إعداد مشروع التقسيم ، ومنهم من سخر قائلاً : (الله يخليك دكتور .. ليش هي اكو ايجابيات) ، فيما وصفه الفريق الثاني بأنه عام : (الانتصارت على الإرهاب ، عام انتصار القوى المدنية من خلال حراكها الشعبي المستمر، وتزايد التظاهرات الاحتجاجية ، وتسمية الفاسدين..وعام تقديم حزم الأصلاح) .

وللتوثيق أيضاً : حملت الأسابيع الأخيرة من عام ٢٠١٥ أحداثا ومفاجآت سارة، ففيها كان مولد النبي الكريم محمد (ص) ومولد السيد المسيح(ع) ، وفيها تزامن- بحالة نادرة- صلاة قدّاس المسيحيين وصلاة جمعة المسلمين في آخر جمعة من ٢٠١٥ .. وكأنهما اجتمعا ليذكّرا العراقيين بأن تعاليم القرآن الكريم تدعو الى التسامح واحترام الآخر بقوله (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم) ، التي تلتقي مع تعاليم الأنجيل القائلة (لله المجد في العلا وعلى الأرض السلام) .. والأسلام تحيته (السلام) ! .

ومع أن الإخوة المسيحيين اعتذروا حينها عن قبول التهاني لأنهم ، بوصف بطريرك الكلدان في العراق روفائيل ساكو، حزانى على ما لحق بأحبتهم في أسوأ عام يمر عليهم في العراق .. واجبار ١٢٠ الف مسيحيا على مغادرة الموصل في ليلة واحدة ، فأن مدينة (القوش) بسهل نينوى صنعت شجرة ميلاد هي الأكبر في تاريخها وعاشت ليلة استثنائية من مظاهر الاحتفال بأعياد الميلاد برغم إنها ما كانت تبعد عن وحوش داعش سوى بضعة كيلومترات .. في حالة تحد شجاع لأعداء الأسلام والمسيح .

وما يعجبك في العراقيين انهم برغم المحن التي حرمتهم من أبسط الأمنيات فانهم محبون للفرح والسلام ، ففي مدينة الحلة كانت دمى بابا نوئيل يحملها أطفال بابل، وأشجار أعياد الميلاد تزين الساحات والشوارع،وأهلها المسلمون يحتضنون أخوتهم المسيحيين ، والمفرح أن مدينة النجف الأشرف احتفت بحضور بابا نوئيل وزينت شوارعها بأشجار ملونة .. وقال أهلها النجفيون اننا نريد أن نردّ الجميل لأخوتنا المسيحيين الذين شاركونا أحزاننا في اربعينية الأمام الحسين بأن نشاطرهم أفراحهم بمولد السيد المسيح وعيد رأس السنة ، وفي أربيل امتزج فرح المسيحيين بمشاعر محبة أخوتهم من الكرد والعرب .. وتزينت محلات وشوارع مدينة (عينكاوه) بأجمل أشجار عيد الميلاد وانواع الأحجام الجميلة الملونة لرسول المحبة .. بابا نوئيل .. مشاعر لا أجمل منها ولا أصدق نتمنى أن نفتتح بها عام ٢٠١٩ .

أمنيات ٢٠١٦

وكان الهدف من السؤال الثاني هو معرفة حجم التفاؤل والتشاؤم لدى العراقيين بخصوص ما سيحدث في عام ٢٠١٦.. فتوزعوا أيضاً على صنفين ، إذ رأى المتفائلون أن العام الجديد سيشهد : (تغييراً على الصعيد السياسي أفضل بفعل زيادة الوعي الشعبي لصالح القوى المدنية ، وسيكون الاحتجاج أكبر ، وستنهار المحاصصة ، والعام الذي سيؤدي فيه السخط الشعبي الى أن يتوحّد العراقيون ، والعام الذي سيشهد هزيمة القوى الطائفية) ، فيما توقع المتشائمون بان العام الجديد سيكون : (أسوا من سابقه .. وسيكون عام قحط ، وحالة من اليأس على الصعيد الاجتماعي ، وزيادة معاناة الناس وحالات القتل والتهجير،والعام الذي سيشهد الصراع بين الكتل بسبب انخفاض تردي الوضع الاقتصادي) .

أمنيات ٢٠١٨

وفي الشهر الأخير من عام ٢٠١٧ توجهنا بهذا السؤال :

حدد أمنية شخصية واحدة ، وأمنية وطنية واحدة تريدان تتحققا في العام الجديد ٢٠١٨ .

وكانت النتيجة ان توزعت أمنياتهم الشخصية كالآتي :

أسرية تمثلت بـ «لم الشمل» ، ما يعني ان الكثير من العوائل العراقية قد تفرقت في بلدان الشتات ، و «الأطمئنان على الاولاد والأحفاد» ، ما يعني خوف الوالدين على حياة ومستقبل وأولادهم ، وسكنية تمثلت «ببناء بيت أو التخلص من الايجار» ، ما يعني ان العراقيين يعانون من أزمة سكن، وفردية تمثلت «بالعودة الى حياة الريف والتخلص من صخب المدينة ، والتحرر من الهموم النفسية وعدم التفكير بالرحيل عن العراق ، وتحقيق زواج ثاني! ، والحصول على مقعد في الدراسات العليا ، ونشر مسرحية (وشاركته حينها أمنيته بان يتم اخراج مسرحيتي « قيامة العراقيين» التي عمل الفنان عبد المطلب السنيد على إخراجها ولم تساعده وزارة الثقافة .

فيما توزعت امنياتهم الوطنية كالآتي :

أن تنخسف الارض بالسياسيين اينما حلّوا مثل انخساف

الارض بقارون ، خفض رواتب وامتيازات السياسيين في البرلمان والحكومة ، أن تكون في البلد حكومة تكنوقراط منتخبة من قبل الشعب ، ورؤية دولة مدنية ديمقراطية اتحادية في انتخابات السنة الجديدة ، أن تكون انتخاباتنا وطنية تشهد صعود قوى مدنية نزيهة تكون رقما يؤهلها لتشكيل حكومة وطنية لا حكومة محاصصات وسرّاق ، وان يرتفع وعي المواطن لينتخب الكفوء والنزيه ، وأن تحل مشكلة الخريجين ، ما يعني كثرة البطالة بين خريجي الجامعات، واعادة الاعتبار للتعليم العالي في العراق ، ما يعني تدهوره بسبب المحاصصة السياسية .

وكانت هنالك أمنيات ساخرة ، نلتقط منها الآتي: «ماتت في ادمغتنا خلايا التمني! » ، «في بلدنا الحبيب كل ما تتمناه يتحقق لكن عكس المطلوب..تتمنى طماطه يجي خيار» ، «ان ارى القانون هو السيد وليس السيد هو القانون» ، «أن لا ارى ملتحيا في القنوات الفضائية»، «ان يتم القاء القبض على حوت فاسد ونرى كيف يفر الحيتان الآخرون من العراق كالجرذان» .. وآخرها ساخرة موجعة : «عزيزي الدكتور هي امنية واحدة لا اكثر ، ان يكون لي وطن! » .

والفاجعة .. إن ما تحقق هو عكس ما تمنوه .. فلم تخسف الأرض بالسياسيين ، باستثناء رفع بعض القطع الكونكريتية عن الخضراء(الأبتلاء) التي عزلوا بها انفسهم عن شعبهم لوجستيا ونفسيا ، وانتقلت الأمور من المحاصصة السياسية الى المحاصصة العائلية ، وصارت المناصب تباع وتشترى ، والتزوير صار افضع وأشنع في الانتخابات..وظل العراقيون يتظاهرون ويحتجون من ٢٠١١ الى ٢٠١٨ ، والحكومة والبرلمان منهم يسخرون.. وظلّ لسان حال اليائسين القائلين : (لم يبق لنا اماني نتوق لتحقيقها في وطن مات فيه كل شيء بفعل فاعل) .

وما تخلص إليه سيكولوجيا ونحن نستقبل (٢٠١٩)أن العراقيين ينفردون عن شعوب العالم بأن أمنياتهم هي نفسها من ثمانية وثلاثين عاما ، وانهم يسيرون عكس الزمن ، من سيئ الى اسوأ.وان مزاج العراقي صيرته الأحداث ليكون أشبه بالأرجوحة .. (رايح ..جاي) بين أزمة ، انفراج ، أزمة .. فتراه يلطم وينوح صباحاً في مآتم حزن صديق راح بانفجار ويرقص «ويدك اصبعتين» مساءً في عرس صديق جادت عليه به الأقدار .

ونستنتج أيضاً ما يعدّ نظرية سيكولوجية عراقية هي أن عدوى التشاؤم تكون سريعة الانتشار في أوقات الأزمات ، وعدوى التفاؤل سريعة الانتشار في أوقات الانفراج،لكن التفاؤل يكون بحذر عند القلّة ومعدوماً عند الكثرة إذا كانت مناسبات الأزمات بحالات أكثر وبمدد أطول .. وهذا هو الحال الذي سيبقون عليه في عامهم الجديد(٢٠١٩) ، وما نخشاه .. أن يأتي يوم نكتب فيه مقالة عنوانها : (امنيات العراقيين .. هي نفسها بعد نصف قرن !) .

ومع ذلك فان العراقيين سيبقون يمارسون الاحتجاجات والتظاهرات في المدن وساحات التحرير مع إنها وصلت جمعتها المئة والثلاثين .. وما لهم من ناصر أو معين ! وما يدهشك .. أنهم مع كل هذا يبقون متفائلين!

نادية مراد القدوة المشرفة والنموذج النبيل

د. كاظم حبيب

كانت نادية مراد واحدة من بين ٦٧٠٠ امرأة إيزيدية تم أسرهن من قبل عصابات داعش الإرهابية التي اجتاحت الموصل وسهل نينوى بعد هروب انهزامي وانسحاب دون قتال أمام هذه العصابات من قبل القوات المسلحة العراقية بجميع أصنافها التي وجدت في محافظة نينوى وقوات البيشمركة بقرار من القائد العام للقوات المسلحة العراقية ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي وراسة إقليم كردستان ، حيث ترك بنات وأبناء الموصل وسهل نينوى ، ومنها مناطق سكن الإيزيديين التاريخية ، تحت رحمة هذه القوى الإجرامية من شُذّاذ الآفاق والممولين والمدعومين من دول رجعية واستبدادية عديدة في الشرق الأوسط والمدعومة بدورها من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ، لم تكن نادية في بالها أو تنوي أن تكون بطلة ، ولا أن تكون سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة ، ولا أن تحصل على جوائز عالمية وإقليمية ، ولاسيما جائزة نوبل للسلام ، لولا أن فرض عليها واقع الحال بسبب ما تعرضت له مع أبناء شعبها من ويلات يشيب لها شعر الأطفال ، وقعت، مع آلاف النسوة الإيزيديات، في أسر قوى وعناصر مشبعة بروح الجريمة والانتقام من أتباع الديانات الأخرى والتي تربت على أيدي شيوخ دين مسلمين متطرفين كارهين لأتباع جميع الديانات والمذاهب الأخرى ، كارهين للإنسان السوّي والعقلاني ، وراغبين في قتل كل من لا يؤيدهم أو لا يقف إلى جانبهم ، عناصر فاسدة وحاقدة تكفر الجميع إلا نفسها ، ولا تفهم غير لغة السيف وقطع الرؤوس ، لغة الرصاص والدم والتخريب، وحين وجدت نفسها، والآلاف من بنات شعبها، في موقف الأسيرة المستباحة، أدركت بوعي واجبها الإنساني، فسعت للهروب، رغم تعرضها المستمر للتعذيب الوحشي والكوي بالسجائر والإساءات الكثيرة ، بأمل الوصول إلى بر الأمان لتبدأ نضالها الجديد، نضالها المفعم بالإيمان بحقها وحق بنات وأبناء شعبها في العيش الآمن والكريم وحقها في الإيمان بحرية ، لتبدأ نضالها في الدفاع عن المسبيات أمام شعوب العالم والأمم المتحدة وجميع المنظمات والهيئات الدولية لتطالب لا بالبكاء على بنات شعبها وأبناء الوطن ، بل بالعمل من أجل انقاذهن وانقاذ الوطن من براثن هؤلاء الوحوش الكاسرة الغبية والمليئة بالإجرام والفسق والفجور ، وقد تحقق لها الهروب بإرادتها القوية وصلابتها وإصرارها عل تنفيذ ما كانت تسعى إليه .

وقفت ، وهي الفتاة التي تحملت عذابات الأسر والتعذيب والإساءة وجرح الكرامة، لتعلن من على منصة الأمم المتحدة بكل شجاعة وشرف وإباء عن الدور الذي ينبغي أن تنهض به لتحرك الرأي العام العالمي لإدانة كل هؤلاء القتلة، وكل الذين قدموا الدعم والتأييد لهم، وكل من سهل لهم المهمة الوقحة ليمارسوا القتل والفحش في بلاد الرافدين من حكام العراق والدول المجاورة ، وتدعو العالم كله للنهوض بدوره في مواجهة هذه العصابات المجرمة التي لم تكتف بقتل وأسر واستباحة البشر ، بل عملت على تدمير جزء أساسي من حضار وتراث وتاريخ بلاد وادي الرافدين وتدمير دور العبادة ومراقد الأولياء الصالحين لأتباع جميع الديانات والمذاهب في العراق .

لقد ألّفت نادية مراد كتاباً نادراً وحيّاً بعنوان «الفتاة الأخيرة : قصتي في الأسر ومعركتي ضد تنظيم داعش» ، يجسد ما عانته في أسر هذه القوى الخبيثة ومعاناة النساء والأطفال الإيزيديين الذين أسروا وبيعوا في سوق النخاسة

«الإسلامي» أو تعرضوا للاغتصاب ، إضافة إلى اسر واختطاف الأطفال الإيزيديين وتدريبهم في معسكرات تنظيم داعش الإجرامي على حمل السلاح وعلى الكراهية والحقد ضد الآخر ، لقد منحت نادية مراد ، بنشاطها ودابها وتجاوز آلامها النفسية بسبب معاناتها الذاتية ، على فضح هذه القوى والدفاع عن بنات وأبناء العراق اللواتي تعرضن للأسر ، جوائز تقديرية عدة منها : ** في سبتمبر ٢٠١٦ ، عينتها الأمم المتحدة سفيرة للنوايا الحسنة لمكافحة المخدرات والجريمة، ** في عام ٢٠١٦، حصلت على جائزة فاتسلاف هافيل لحقوق الإنسان من مجلس أوروبا، ** في عام ٢٠١٦ ، حازت على جائزة زخاروف لحرية الفكر مناصفة مع مواطنتها لمياء حجي بشار ، ** في ٥ أكتوبر ٢٠١٨ أعلن عن فوزها بجائزة نوبل للسلام بالمشاركة مع الطبيب الكونغولي دينيس موكويغي ، (قارن : الموسوعة الحرة ، لتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٥) .

وجائزة نوبل للسلام تقترن عادة بمنح مبلغ مالي تقديراً لهذا الدور الإنساني ، ومرة أخرى عبرت السيدة الفاضلة نادية مراد عن نبلها وإنسانيتها وحبها لشعبها حين اعتبرت هذه الجائزة الكبيرة لا تعبر عن معاناتها ونضالها الشخصي فحسب ، بل وبالأساس عن نضال جميع النساء الإيزيديات والأطفال الذين اختطفوا والذين لا زالوا في الأسر والمعاناة ، وعن جميع النساء العراقيات اللواتي تعرضن للنزوح وأشكال من التمييز والقهر والعذاب والبؤس والفاقة أولاً كما قدمت المبلغ لبناء مستشفى في المنطقة التي تعرضت لاجتياح الدواعش ثانيا .

والسؤال العادل: هل يمكن لهذا الموقف النبيل من نادية مراد أن يخجل السياسيات والسياسيين الفاسدين والمفسدين في العراق ، وغالبية النخب الحاكمة وقادة الأحزاب السياسية الإسلامية والقومية ممن فقدوا الحياء كلية وراحوا يبتلعون أموال العراق كالوحوش الكاسرة وهم لا يختلفون في ذلك عن الدواعش ، إذ في نهبهم للأموال سرقوا اللقمة من افواه الجائعين من الأطفال اليتامى والمشردين والأرامل البائسات اللواتي يعصرهن الجوع والحرمان والمرض والموت، هل أدرك عادل عبد المهدي ، رئيس الوراء الجديد ، وهو يستقبل نادية مراد ، بأنه لا يقوم بالواجب الذي يفرضه عليه موقعه والقسم الذي أداه، في مكافحة الفساد فحسب، بل وإنه يشجع على الفساد فعلياً من خلال إصراره على تعيين فاسدين في حقيبتي الدفاع والداخلية ومن ذوي السوابق البعثية في وزارات أخرى ليمارسوا النهب والسلب وأكل السحت الحرام أيضاً. إن الشعب العراقي الذي استقبل نادية مراد بحرارة وحيوية لنضالها ودورها في فضح من تسبب في وقوع الموصل وسهل نينوى في أيدي الدواعش ، ومعاناتهم تحت هيمنة الدواعش ، مُطالب اليوم بتشديد النضال من أجل ذات الأهداف والخلاص من الفساد والفاسدين ووضع أموال الخزينة العراقية في خدمة الشعب العراقي ومنع وصولها لجيوب الفاسدين المترفين في العراق من مسؤولي الدولة والأحزاب السياسية الإسلامية والقومية، وليس هناك من خلاص للعراق من مستنقع الفساد والطائفية اللئيمة سوى نضال الشعب العراقي لإقامة الدولة الديمقراطية الحديثة والعلمانية التي تقف بحياد تام إزاء جميع الأديان واحترام أتباعها ، وتفصل بوضوح ومسؤولية بين السلطات الثلاث واستقلال تام للقضاء ، وبناء المجتمع المدني الديمقراطي ومكافحة الفساد والفاسدين ومن تسبب بكوارث نينوى وتقديمهم للقضاء العراقي لمحاكمتهم بعدل ومسؤولية .

لتكن السيدة نادية مراد قدوة لنساء ورجال العراق في الدفاع عن الإنسان وعن حقوقه وحريته وكرامته وعيشه الأمن والرغيد ، لتكن نموذجاً يحتذى به في نشر الفضيلة وعزة النفس ومناهضة السقوط الأخلاقي والسياسي لأغلب النخب الحاكمة في العراق .

التطور القانوني لمركز الفرد في الدستور العراقي النافذ لعام 2005

الدكتورة سهاد حسن

نتيجة التطور القانوني لمركز الفرد الدولي بعد صدور الإعلان العالمي و العهدين الدوليين ، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، سعت الدول إلى تضمين هذه الاتفاقيات في دساتيرها الوطنية، بغية تنفيذ التزاماتها الدولية والإقرار بعلوية القانون الدولي العام على القانون الوطني ، ولم تعد هذه الحقوق تخضع للاختصاص القانون الداخلي للدول، فقد أصبحت هذه الحقوق من القواعد الآمرة في القانون الدولي وتتمتع بحجية في مواجهة الكافة .

ونظرا للتطورات الكبيرة التي حصلت في مجال الحقوق والحريات ، هناك العديد من الحقوق والحريات اقرها القانون الدولي للإفراد وردت في العديد من المعاهدات الدولية ، وخاصة بعد صدور ميثاق الأمم المتحدة ، فنصت المادة الأولى من الميثاق بين أهداف المنظمة « تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع للناس جميعا والتشجيع على ذلك دون تميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين»، وألزمت المادة (٥٥\ف ج) الأمم المتحدة بان (تشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع) ، كما أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تلتزم على التعاون مع المنظمة الدولية في تحقيق أهدافها, واحترام الالتزامات التي حددتها المادة (٥٥) من الميثاق بخصوص الاحترام العالمي لهذه الحقوق ، وهذا الالتزام نصت عليه المادة (٥٦) من الميثاق ، فالميثاق يلزم المنظمة والدول الأعضاء باحترام حقوق الإنسان ، والأمر يتعلق هنا بالتزام قانوني لان مصدره ميثاق الأمم المتحدة باعتباره معاهدة دولية جماعية ولا تستطيع أي دولة أن لا تلزم باحترام هذه الحقوق بدعوى أنها حرة في هذا النطاق .

ومن الاتفاقيات الدولية التي نصت على احترام حقوق الإنسان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، وتبين مقدمة الإعلان بأنه يعد المثل العام لجميع الشعوب والأمم ، وان جميع الأجهزة الاجتماعية ملزمة باحترام الحقوق والحريات وضمان تطبيقها الفعلي, سواء في إقليم الدولة أو الأقاليم الموضوعية تحت إدارتها ، وان تحقق هذه الغاية يتم عن طريق التعليم والثقافة والوسائل العديدة الوطنية والدولية، كما أكد على هذه الحقوق العهدين الدوليين(الحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعام ١٩٦٦)، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمواثيق التي تناولت هذه الحقوق والتي أخرجت هذه الحقوق والحريات من النطاق الداخلي للدولة إلى النطاق الدولي ، فلم تعد حقوق الإنسان من المسائل التي تدخل في الاختصاص الداخلي للدول ، أي التي يتم تنظيمها تشريعيا وحمايتها قضائيا أو بغير ذلك من وسائل ضمانات حقوق الإفراد على المستوى الداخلي ، أي على مستوى القانون الداخلي ومؤسساته منذ سريان ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

والدساتير العراقية منذ عام ١٩٢١ إلى لعام ٢٠٠٥ سعت إلى إقرار الحقوق والحريات للإفراد في وثائقها الدستورية ، ويؤكد بذلك احترام العراق لالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان ، وقد اهتمت القوانين والدساتير الداخلية منذ قرون بمسألة حماية الحقوق والحريات الشخصية أو الفردية .

واهتم الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بإدراج هذه الحقوق والحريات فيه واحترامها ، فقد خصص الباب الثاني منه للحقوق والحريات العامة ، وتضمن هذا الباب (٣٣) مادة ،، وهي المواد (١٤-٤٦) مقسمة إلى فصلين ، مخصصا الفرع الأول من الفصل الأول للحقوق المدنية والسياسية المواد (١٤-٢١) أما الفرع الثاني من نفس الفصل الأول فقد تناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المواد (٢٢-٣٦) في حين افرد المشرع العراقي الفصل الثاني من هذا الباب للحريات العامة المواد (٣٧-٤٦) وجاء باب الحقوق والحريات في هذا الدستور منسجما مع المبادئ الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين لعام ١٩٦٦، ويشكل إقرار هذه الحقوق والحريات بهذا الكم والنوع تطورا نوعيا في مجال الحقوق والحريات في الوثائق الدستورية للدولة العراقية منذ نشأتها علم ١٩٢١، ومن اهم الحقوق التي لاقت عناية المشرع العادية طبقا لما جاء بالوثيقة الدستورية ، حق الانتخاب فقد نصت المادة(٢٠) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ : (للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) ، يلاحظ أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ جاء منسجما إلى حد كبير مع المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، ويشكل إقرار هذه الحقوق والحريات في الدستور العراق يتطورا مهما .

وأحالت الفقرة الثانية في المادة (٤٩) من الدستور على القانون الانتخابي لتنظيم كل ما يتعلق بشروط المرشح والناخب والعملية الانتخابية ، وتطبيقا لهذا النص الدستوري صدر قانون الانتخاب رقم ١٦ لسنة٢٠٠٥ وحددت المادة(٣) من قانون الانتخاب الشروط الواجب توفرها في الناخب وهي :-

١- أن يكون عراقي الجنسية .

٢-كامل الأهلية .

٣- أكمل الثامنة عشرة من عمره في الشهر الذي تجري فيه الانتخابات .

٤-مسجلا لإدلاء بصوته وفقا للإجراءات الصادرة عن مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة .

وإضافة إلى شرط الجنسية أوجبت المادة (٣) أن يكون الناخب كاملا للأهلية والاختيار وغير مصاب بعاهة أو علة عقلية أو نفسية مميزا لتصرفاته حرا مختارا وغير فاقدا للإرادة لأسباب قانونية كان يكون ناقصا الأهلية نتيجة الحكم عليه عن جريمة بالسجن المؤبد أو المؤقت وهذا ما اسماه قانون العقوبات العراقي رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل في المادة (٩٦) ، إضافة إلى الشروط السابقة اشترط المشرع العراقي في قانون الانتخابات العراقية الجديد أن يكون الناخب قد أكمل الثامنة عشر من العمر في الشهر الذي تجري فيه الانتخابات ، وفي نفس الوقت يجب أن يكون الناخب قد ورد اسمه في سجلات وقوائم المفوضية العليا للانتخابات حيث أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أعدت سجلات للناخبين اعتمدت في اعددها على سجلات وقوائم البطاقة التموينية لوزارة التجارة، حيث اعتبرت هذه السجلات أساسا معتمدا في أحقية منح الناخب حق التصويت .

كما أن الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ نظم حق اللجوء السياسي بشي من التفصيل في المادة (٢١) التي جاء فيها (أولا- يحظر تسليم العراقي إلى الجهات والسلطات الإجنبية ، ثانيا- ينظم حق اللجوء السياسي إلى العراق بقانون، ولا يجوز تسليم اللاجئ السياسي إلى جهة أجنبية, أو إعادته قسرا إلى البلد الذي فر منه، ثالثا- لا يمنح حق اللجوء السياسي إلى المتهم بارتكاب جرائم دولية أو إرهابية أو كل من الحق ضررا بالعراق)، وانعكاسا لهذا الواقع ، فان الحظر الوارد في المادة (٢١\ أولا) من الدستور من شأنه المساعدة على إعادة المواطن العراقي إلى مكانته التي كان عليها سابقا ، وتماشيا مع ما قضت به بعض الاتفاقيات الدولية ، حظرت الفقرة الثانية من المادة (٢١) تسليم اللاجئ السياسي إلا أنها أوردت استثناء خاص بمن كان متهما بارتكاب (جريمة دولية أو إرهابية أو الحق ضررا بالعراق) وهذا جاء متناسقا مع ما قضت به بعض الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن لا سيما بعد انتشار هذا النوع من الجرائم ، كما جاء قانون الجنسية رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٦ ليقدم الحماية اللازمة للمواطنين العراقيين الذين هاجروا نتيجة للقرارات التعسفية الصادرة من قبل النظام البائد، حيث جاءت المادة (١٧) منه لتلغي قرار إسقاط الجنسية العراقية رقم (٦٦٦) لعام ١٩٨٠، والذي تضمن إسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي من أصل أجنبي إذا تبين عدم ولائه للوطن و الشعب ولأهداف القومية و الاجتماعية للثورة وعلى وزير الداخلية إن يأمر بإبعاد كل من أسقطت عنه الجنسية العراقية ما لم يقتنع بناء على أسباب كافية بقاءه في العراق أمر تستدعيه ضرورة قضائية أو قانونية أو حفظ حقوق الغير الموثقة رسميا ، واستطاع المشرع العراقي توفير الحماية القانونية للاجئين من خلال نصوص المواد المتعلقة بقانون الحماية المقررة بموجب قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لعام ٢٠٠٥ الذي صدر بغية إنصاف الموظفين المفصولين من الوظيفة لأسباب الاضطهاد السياسي أو العرقي أو المذهبي الذي مارسه النظام البائد .

وبناء على ما تقدم نجد أن المشرع العراقي الدستوري والعادي استطاع أن يواكب التطورات الحاصلة داخل لمجتمع الدولي وتوفير الحماية القانونية اللازمة للفرد العراقي من خلال تبنيه للمواثيق الدولية التي نصت على هذه الحقوق في قلب الوثيقة الدستورية مما يضفي عليها قوة قانونية ملزمة للكافة وفي حال اصدرا أي قانون يتعارض مع هذه الحقوق يعد ملغى لتعارضه مع قاعدة دستورية اسمي منه وهو اتجاه يحمد لصالح المشرع العراقي وللدولة العراقية. وهذا ما تضمنه الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ ، من تعزيز الثقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان من خلال التطورات الحديثة التي طرأت على القانون الدولي ، واحتلال الفرد مركزا دوليا متميزا ، ونرى ذلك واضحا من خلال إقرار أصول ومبادئ دولية تختص بحماية الفرد ، وتصف أي انتهاك لحقوق الفرد على المستوى الوطني انتهاكا للقانون الدولي ، أي أن الدولة التزمت وبصورة إلزامية لحماية هذه الحقوق حماية دولية وفق معايير دولية بعد أن قبلت تنظيمها لعلاقتها مع رعاياها .

وتأسيسا على ذلك, نجد أن الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ جاء متناسقا مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وهو يمثل اعتراف بالقيمة القانونية لمركز الفرد داخل الوثيقة الدستورية ، فضلا على ، أن الدستور العراقي لم يكتفي بالنص على هذه الحقوق والحريات داخل الدستور بل جعل لها ضمانات قانونية لحمياتها من تجاوز المشرع العادي أو السلطات الوطنية، وذلك عن طريق ، إنشاء المحكمة الاتحادية العليا في العراق ودورها الهام في الرقابة على دستورية القوانين الصادرة من المشرع العادي وعدم مساس هذه التشريعات بمركز الفرد العراقي أو التجاوز على هذه الحقوق والحريات .

حاجة العراق اليوم الى منظومة قانونية رصينة

القاضي زهير كاظم عبود

منذ بدء تشكيل مجلس الحكم ومرورا بالجمعية الوطنية ومجلس النواب في دوراته المتعددة كانت منظومة التشريعات غير متجانسة و غير متناسبة مع واقع التغيير ، نحن اليوم أمام حالة تغيير شامل في هذه المنظومة ، كانت التشريعات قبل التغيير تستند على قواعد لا تخرج عن إطار يقيدها نصت عليه المؤتمرات الحزبية ومقررات القيادة وأوامر الرئيس في زمن حكم البعث ، لا مكان ولا اعتبار للإطار التنموي أو حاجة المجتمع الفعلية للتشريعات ، وكما نعرف فأن هناك مؤشرات تخص النوع الاجتماعي تعتمد على متابعة السياسات الستراتيجية للدولة وتتعلق بالحقوق وبما تنسجم مع التطور الحضاري والإنساني تكون جزء أساسي من الخطط الستراتيجية ، هذه المنظومة تلكأت ولم تكن بمستوى التغيير ولم تتجانس مع فرصة تطور نسبي في قيم المجتمع الذي بات يمارس مبادئ الديمقراطية ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة والمساواة فعلا أمام القانون وما يمنحه الدستور من حقوق وحريات للفرد بما فيها حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الاجتماع والتظاهر وحرية الفكر والضمير والعقيدة وقبول الأخر وكفالة الدولة للضمان الاجتماعي .

منذ ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية اليوم تكون أكثر من خمسة عشر سنة مضت لم نتمكن خلالها من خلق منظومة قانونية متجانسة مع الدستور ، حيث إن تشكيل الدولة أمر غاية في الأهمية على أن يكون منسجما مع الدستور حتى يمكن أن يكون هناك تجانس في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، مما يوجب أن يتم مراعاة الضمانات الاجتماعية والفردية للإنسان التي تلزم الدولة بكفالتها ، وان يكون لنا استقرار اقتصادي منهجي وفق أسس موضوعية وعلمية ، تشكيل الدولة أمر ليس منوط بالسلطة إنما تقع مسؤوليته على الجميع ما دمنا نؤمن حقا بالدستور وبالمبادئ الأساسية التي أكد عليها .

ولهذا لن نستطيع ان نقول أن المسيرة الإصلاحية ينبغي ان تسير وفق المعايير الدولية المنسجمة والمتناسبة مع البيئة العراقية ، هناك العديد من التشريعات التي تراوح في مكانها دون ان نتمكن من تشريعها ، قلنا مرارا باننا بحاجة الى مؤتمر قانوني لإصلاح نظامنا القانوني، اننا نتعكز على قوانين وقرارات بحاجة للمراجعة والدراسة لإلغاء ما نستطيع منها من منظومتنا التشريعية ، ولإصلاح بعض منها وتجديد بعض آخر ، ومن ثم إضافة ما ينسجم والحاجة الاجتماعية ، هناك اتفاقيات ومعاهدات نوقعها ولا تنسجم مع واقعنا الاجتماعي ، وهناك اتفاقيات نحن بحاجة ماسة لأن تكون ضمن منظومتنا التشريعية ، ووفق هذا على المعنيين في الدولة ان يأخذوا بعين الاعتبار الطاقات والكفاءات العاملة ضمن منظمات المجتمع المدني والأحزاب والشخصيات الفاعلة ثقافيا وقانونيا ، حتى تأخذ على عاتقها إنجاح هذه المسيرة ، فالأمر لا يتعلق بموظفي السلطة ولا بكوادر الأحزاب فقط .

لنكن صريحين اكثر في توافقنا مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية لأنها في حال التوقيع عليها والمصادقة وتصديق مجلس النواب ستكون قوانين نافذة لا يمكن مخالفتها ، وليس بمقدورنا التحجج بأسباب تتعارض والأسباب الموجبة وعلوية التشريع ، لم تزل القوانين والقرارات التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) نافذة حتى اليوم ، ولم تزل قرارات تشريعية صدرت في ظل ظروف استثنائية جميعها بحاجة للتدقيق والمراجعة ، وإذا أردنا ان نلحق بركب العالم المتمدن والمتطور علينا أولا ان نفهم بيئتنا قبل كل شيء ، وان ندرس واقعنا الاجتماعي حتى لا نقفز عليه ومن ثم نبدأ بعملية إصلاح تنسجم وفق المعايير الدولية .

بعد التغيير وقبل صدور الدستور كانت تشريعاتنا تستند على ما يصدره الحاكم المدني لقوات الاحتلال ، و هذه التشريعات ليس بالضرورة ان تنسجم مع واقعنا وحاجتنا ، كانت القرارات كثير منها بلغة لا نتفق معها ، وبالرغم من ذلك بقيت تلك التشريعات نافذة وموجبة التطبيق ، لابل إننا بعد صدور الدستور لم نزل بحاجة لجهة تضبط انسجام القوانين مع نصوص الدساتير ، الارتباك لم يزل واضحا عمليا ، قوانين عديدة صدرت بعد ٢٠٠٥ بحاجة الى إصلاح ، لم نزل بحاجة ماسة لتلبية

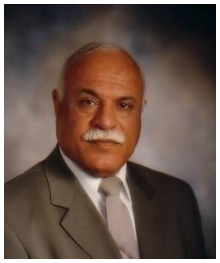

متطلبات الدستور في تشريع قوانين لكل حالة يتطلبها إصدار القانون، هناك شرخ في منظومة إصدار ودراسة القوانين، مجلس الشورى الذي تحول الى مجلس الدولة كان مثلا يتبع وزارة العدل ثم صار مستقلا دون ان يتم تحديد جهة الارتباط ، وليس له علاقة بمجلس القضاء الاعلى ولا بالمحكمة الاتحادية العليا بالرغم من اختصاصاته القضائية في الاحكام الخاصة بالوظيفة العامة ، هناك جهات لا ترتبط باي سلطة وهناك جهات لا يحكمها قانون ولا ضوابط قانونية متفق عليها ، هناك قوانين صدرت لم تعرف بها جهات قانونية لها علاقة بتطبيقها ، حاجة المجتمع العراقي بعد التغيير كبيرة وماسة لأن المجتمع كان محروم من هذه التشريعات ومحكوم عليه بالصمت والقبول ، اليوم لم يعد المواطن يتقبل السكوت يريد حقوق منسجمة مع الدستور ، حاجات المجتمع الأساسية كبرت واتسعت ، قيم المجتمع تغير العديد منها ولم تزل في حالة تغيير ، وحلت العديد من العادات والقيم السلبية والايجابية الجديدة ايضا ، هنا علينا ان ندرك حجم التحدي والمنازلة بين من يريد قيام دولة تنسجم مع العصر والتطور وحقوق الإنسان وبين من يريد ان يبقى يراوح في مكانه فالعالم يهرول الى أمام ويتطور بسرعة وليس لنا فرصة سوى اللحاق بركب العالم .

وبصدد تطبيق القوانين التي تصطدم بتقاليد مجتمعية فأن منظمات المجتمع المدني كفيلة بان تتحمل مسؤوليتها في هذه المهمة والمنازلة ، بالإضافة الى دور الأحزاب الوطنية والأعلام ، هذا التكاتف يخلق دافعا وحالة تدفع لوعي مجتمعي وثقافة شعبية تستثمر الحاجة والنهوض والتطور و وفق العناصر الأساسية في الحقوق والواجبات التي نص عليها الدستور ، الحاجة الى التغيير والنمو وعبور حالة التخلف الحضاري ، والإصرار على تمتع الفرد العراقي بكل موجبات الحرية دون قيود ودون خشية من ممارسة

تضمن ايضا تنفيذ وتلبية الواجبات، تزامنا مع حملة للقضاء على الفقر والأمية ، عبر العمل المشترك التضامني بين الأحزاب الوطنية والسلطة ، على ان يلتزم الجميع بالمساواة أمام القانون لكل العراقيين دون تمييز بسبب الجنس (رجال ونساء) (لم تزل نصوصنا القانونية حتى اليوم ذكورية ويتخللها العديد من النصوص المعيبة التي تهمش المرأة وتغمط منزلتها وحقوقها) او بسبب الدين (لم تزل منظومتنا الاجتماعية تنظر نظرة متدنية لمعتنقي الأديان الأخرى من غير المسلمين حتى اليوم) ، ولم تزل السلطة تمارس العزل والتهميش عليها مستندة بذلك على أعراف وقيم سلبية بالية ومتخلفة ، مما يوجب ان يكون العراقي الإنسان قبل كل شيء ، لا وفق القومية او الأصل (لم يزل بعض منا حتى اليوم يسأل عن أصول المواطن) او اللون او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الطبقي ، تنمية المجتمع بحاجة للتنوع والتعدد ، وهي ظاهرة صحيحة ، وعلينا ان نسعى لشطب الظواهر السلبية من قيمنا وأعرافنا قبل ان نسعى الى تشريع قوانين تحكم ظروفنا مع وجود تلك الظواهر .

تطبيقات القوانين تواجه تحدي الأيمان الحقيقي باحترام القضاء وقراراته وبتطبيق النص القانوني على الجميع بمساواة ، التحدي بالمساواة أمام القانون دون أفضلية ودون حصانة لأي عمل او قرار إداري من الطعن بالطرق القانونية، التحدي بالأيمان الحقيقي بدولة يحكمها القانون ويظللها الدستور، كيف يمكن للمواطن البسيط ان يفهم حقوقه الدستورية ، مثلما عليه ان يعي واجباته، التحدي في نقل المجتمع العراقي من حالة السلبية وعدم المبالاة الى حالة ايجابية والإحساس بقيمة الإنسان في الوطن ، التحديات في ان نجعل القانون فوق الجميع وان يحرص الجميع على احترام منظومة القوانين ، وان تكون هذه القوانين منسجمة مع المبادئ الأساسية للحريات والحقوق .

أما عن الجهات التي ينبغي ان تشارك في تغيير المنظومة القانونية فبالرغم من أن تغيير المنظومة القانونية تعد مهمة وطنية تدخل ضمن مهمة بناء العراق الجديد ، الا ان الجميع معني في هذا المجال ، فان الجهات الأساسية المعنية بتغيير المنظومة القانونية هي مجلس القضاء الأعلى والجهات القانونية في مجلس النواب ومجلس الدولة والدائرة القانونية في رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والأكاديميين المختصين من القانونيين وعلماء الاجتماع ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب الوطنية في العراق والدوائر القانونية في الوزارات والصحافة ومنظومة الأعلام ، نقول ان هناك فترة صعبة مر بها العراق ، خضع خلالها الى سلطة حاكم أجنبي فرضته ظروف احتلال العراق ، صار هو المشرع والسلطة التشريعية بالرغم من انه أجنبي عن العراق ، وحكمت تلك القرارات أفعال الناس مع انها صدرت ضمن ظروف عصيبة وحالكة الا انها أطبقت على مناحي الحياة العراقية ، بقيت هذه القوانين التي صدرت (دون ان تمس جميع القوانين والقرارات السابقة لها) ، بقيت هذه القرارات تحكم مفاصل الحياة العراقية ، بل وتحكم في حالات أخرى ، وهناك ايضا من القوانين والنصوص القانونية ما يتعارض مع حقوق الإنسان التي أكد عليها الدستور واعتمدها العراق ضمن معاهداته الدولية التي التزم بها وصارت جزء أساسي من تشريعاته القانونية الوطنية ، مما أحدث تناقضا واضحا بين النص والالتزام وحيث ان القوانين تعد باطلة لا اثر لها في حال مخالفتها الدستور ، لذا فان كل نص قانوني او قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية يعد باطلا وبأمكان اي مواطن الطعن به أمام المحكمة الاتحادية لإصدار قرار بأبطاله .

يمكن الاستفادة من ثورات الإصلاح القانوني التي حدثت في العالم بما يتناسب مع واقعنا الاجتماعي والسياسي وخصوصية تجربتنا العراقية ، الا ان المبدأ العام هو إننا بحاجة لعملية إصلاح ومراجعة وتدقيق شاملة ، حتى يمكن ان ننسجم مع المستقبل ، وحتى يمكن أيضا ان نكون واقعيين متفقين مع مبادئنا العامة ونصوصنا الدستورية ، التجارب العالمية في هذا المجال واقعية ومن الممكن الاستفادة منها في معرفة الوسائل و الاطلاع على السبل وقراءة كل تلك التجارب بدقة مع تدقيق النتائج التي حققتها في مجال الإصلاح القانوني ، وبالتالي محاولة الاستفادة من تلك التجارب بالسبل الممكنة التي يمكن للجهات المكلفة بعملية الإصلاح ان تسلكها وبما يحقق الفائدة للعراق .

أن دور منظمات المجتمع المدني دور أساسي ومساهم فعال في قضية الإصلاح ، من خلال عملية التثقيف والتفاعل مع المتغيرات بعد التغيير من خلال عملية التنوير القانوني وإشاعة الثقافة الشعبية ، والقضاء على الخوف والخرافة والوهم ، ومن خلال مساندتها لمشروع الإصلاح القانوني وشراكتها في عملية الإصلاح .

لدينا قاعدة عريضة اسمها الدستور ينبغي ان نبني عليها ستراتيجية القوانين ، من خلال خطط وبرامج متوازنة مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونهوض بالوعي القانوني وإشاعة الثقافة الشعبية لحقوق الإنسان وتطبيق عملي وفعلي لرعاية الدولة للمؤسسات الثقافية والفنية بما يتناسب مع تاريخ العراق الحضاري والثقافي ، واحترام مفهوم حرية الإنسان وإلغاء فرض القرارات والرغبات الذاتية واجبار الناس قسرا على الالتزام بها ، ومنح الطاقات العراقية علميا وثقافيا وفنيا وكافة الأنشطة الإنسانية وكفالة الدولة الرعاية الصحية والاجتماعية وتوفير فرص العمل واحترام حق المجتمع في الاختيار وضمان حقوق المرأة ورعاية المعوقين وضمان البيئة السليمة وحق التعليم في ظروف تضمن كرامة الإنسان وبما تتناسب مع ظروف العراق وثرواته وتشجيع البحث العلمي ورعاية النشاط الرياضي ، وبعد كل ذلك الالتزام بالحقوق المدنية والسياسية والحرص كل الحرص على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها بما يتناسب مع فعالياتها ودورها الخلاق في بناء المجتمع المدني وعدم تقييد اي من هذه الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور او تحديدها بناء على الاجتهادات الشخصية وإجبار الناس ان تلتزم وفق ما يلتزم به المسؤول مهما كانت رغباته مادامت تمس جوهر الحق والحرية .

العراق اليوم بحاجة لبناء منظومة قانونية تؤكد دولة المواطنة وحق الجميع في هذا العراق (بغض النظر عن دين المواطن او مذهبه او قوميته او عقيدته او أصله او لونه او جنسه او وضعه الاجتماعي او الاقتصادي)، عندها نستطيع ان نؤكد ان هناك ستراتيجية تشريعية لبناء العراق الجديد لمواجهة متطلبات التغيير التي يتطلبها المستقبل من اجل الأجيال القادمة التي لم تكن قد عاشت الخراب الذي حل في نفوسنا ، وحتى يمكن ان نرسخ في أذهانهم رؤية جديدة من منظومة القيم والمثل العليا المنسجمة مع حقوق الإنسان وحريته .

النسوة العراقيات وناشطاتهنّ لسن نعاجاً في مذبح الوحشية الطائفية وهمجيتها

د . تيسير عبدالجبار الآلوسي

طفت على السطح جرائم اختطاف واغتيال الناشطات المدنيات في البصرة وبغداد ، وباتت ظاهرة كارثية فاجعة ، وإذا كانت الحكومات المحلية ومعها حكومة بغداد (الاتحادية) لا تستطيع توفير الأمن والأمان ولا حتى الكشف عن المجرمين القتلة ، فإنّ ساسة الطائفية وخطاب وحشيتهم عادة ما بات يلفلف أو يطمطم على تلك الجرائم في ظرف ساعات أو أيام بالادعاء أنها جرائم غسل العار وتوصف بأنها جرائم (عادية) تحصل في (العوائل) وبعد التسويق لتلك الادعاءات يجري حفظ القضايا ضد مجهول !!

إنّ تلك الجرائم المركبة بكل فظاعاتها، هي حال استهداف لمنظومة القيم الإنسانية المتحضرة المتمدنة في المجتمع العراقي ، وهي متابعة لمحاولات فرض سطوة منطق الخرافة والتخلف بظلاميات القيم والأفكار المجترة من مهوف الأزمنة الغابرة ، وهي مجدداً تعدّ فتحاً لملفات مشاغلة غايتها شلّ دور المرأة العراقية ومصادرة صوتها وتعطيله بخاصة وأن وجودها في المعترك السياسي ميدانياً يفضح مجمل فلسفة النظام وآليات التعامل مع المواكمة لا كونها إنساناً كامل الحقوق بل من عبيد ما ملكت أيمانهم على طريقة الطائفيين مما لم ينزل دين بها من سلطان ولا فكر إنساني قويم .

إنّ النسوة العراقيات لسْنَ نعاجاً على مذبح الوحشية الطائفية ، ولسن الجواري في خدور سادة الهمجية أو السبايا في مضارب زعماء المافيات وميليشياتها ممن يتحكم اليوم بالمشهد العام حيث المال السياسي الفاسد وهو المنهوب من دماء العراقيات والعراقيين وحيث البلطجة بسطوة العنف وخطاب إرهابه الشارع العراقي .. إن النسوة العراقيات قوة إنسانية وطنية تمثل بارومتر يقيس انعتاق المجتمع وتحرره من عبوديته ويميز بينهما لينبّه على مستويات الانحطاط والدونية فيما يتفشى من قيم مرضية مجترة من مجاهل أقذر ما أفرزه الماضي المنقرض .

إنّ صرخة التحدي التي تطلقها النساء العراقيات اليوم ليست استغاثة مجانية تطلبها من غير الكفء بتلبيتها بل هي صرخة التحدي والثورة على كل تلك القيم الظلامية الهمجية التي يريد فرضها نظام الطائفية المافيوي بوساطة ميليشياته، والمرأة العراقية من الإرادة القوية ما يجعلها تنتصر في معركتها لحماية إنسانيتها ووجودها ... وعي أيضا تستند إلى عمق جذور الوعي التنويري وقيم التمدين والتحضر في المجتمع العراقي بخلاف ما يريدون فرضه عبر تسويق الشرف في قطع قماش من سواد يشبه ظلام عقولهم بينما المرأة العراقية هي الإنسان بكل سمو قيمه النبيلة الشريفة التي تأبى أن تخضع لسوق نخاستهم وعبودية خدور هي أوكارهم القذرة .

المجد والخلود لشهيدات حركة التحرر الإنساني الوطني والاجتماعي من المناضلات العراقيات ، والخزي والعار للطائفيين الذين لا علاقة لهم بدين ولا بمذهب .. ولتنتصر إرادة الكفاح البطولي للمرأة العراقية ولمجتمع التنوير واستعادة أنسنة وجودنا والانتصار لمنطق الحداثة منطق السلام حيث الاستقرار والأمن والأمان أساسا للتقدم ولإطلاق مشروعات التنمية مجدداً بعد أن عطلها النظام المفروض على العراقيات والعراقيين من قوى إقليمية تستهدف متابعة نهب العراق بكل ما فيه من ثروات وعلى راسها تحويل العراقيات والعراقيين إلى قطيع من عبيد مأسور بالسبي وإن هو إلا بشاعات من وحوش هي من أكثر حثالات عصرنا وضاعة وخسة ..

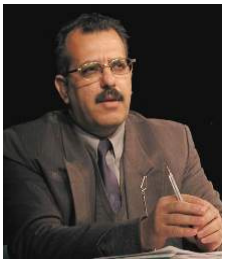

انتفضن أيتها النسوة بثورة المرأة العراقية تحرر البلاد والعباد من زمن السبايا والرقيق والجواري، انتفضن من أجل الكرامة التي تأبى على الخنوع والإذلال ، انتفضن على كل ما يحاولونه من مسٍّ بقيم إنسانيتكنّ تلك القيم السامية الفاضلة النبيلة التي تعني التحضر والتمدن وكرامة وجودكنّ .. انتفضن بملايينكنّ واملأن الساحات والميادين اليوم أنتنّ حاملات مشاعل العلم وأضواءه، حاملات مشاعل القيم السامية ومُثُلها الإنسانية ، أنتنّ التدريسيات ، الطبيبات ، المهندسات وطالبات العلم وأنتن المكرهات على المخيمات من المهجَّرات والنازحات ومن الأرامل والثكالى .. أنتن اللواتي أكرهوكنّ على ترك مقاعد الدراسة و-أو ترك أعمالكن بإفشاء البطالة وتمكين الفقر والفقر المدقع من وجودكنّ، أنتنّ جميعا وكافة تمتلكن الإرادة والقدرة على أول ثورة نساء تحطم قيود العبودية وقوانين النخاسة والسبي والرقيق .

ليعلو صوت المرأة العراقية وليصحو المجتمع على ما آل إليه استسلام بعضهم للمافيات والميليشيات وزعامات الفكر الظلامي والدجل وخرافات ما أنزل الله بها من سلطان .

الإصلاح التربوي في المناطق المحرَّرة

وليد خالد الزيدي

نواجه اليوم في رقعة واسعة من بلدنا العزيز ما خلفه الأشرار في المدن التي احتلوها من آثار خططهم السيئة لملء عقول أطفالنا بأفكار هدامة أساسها ارتكاب الجرائم وفعل المعاصي وهمهم في ذلك بلوغ رغباتهم القبيحة وأهدافهم غير المشروعة على حساب الشعور الفطري لدى الكثير من الأطفال في حبهم لبلدهم وتمسكهم بالأخلاق الإنسانية وانتمائهم الوطني .

سعى الإرهابيون سعياً مسعوراً لإيجاد حالة مفترضة في حياة الجيل الجديد لا سيما من هم دون العاشرة من عمرهم وهم الآن في سن الدراسة بالمرحلتين الابتدائية أو المتوسطة بعد أن عانوا أثناء تسلط الدواعش عملية حشو أدمغتهم بمفاهيم التمرد على القيم المتوارثة في حب الناس ، وإلغاء نظرة التسامح ، وقتل روح الألفة لديهم التي تفترض أنْ تكون مسألة بديهية مع أقرانهم في بقية مدن العراق ، وتلك المسألة غاية في الخطورة يفترض الانتباه لها من قبل جميع الأوساط التربوية والإعلامية والثقافية والشعبية ، فالعدو المجرم تحرك بخبث خلافاً لمصلحة الفرد والمجتمع في هذا الجانب ، لذا لا غرابة في أنْ نرى خروج بعض أطفال تلك المناطق عن الضوابط المقبولة اجتماعياً ودينياً وتربوياً ، وبهذا لا يمكن الاطمئنان على مستقبلهم ، ونتوقع أنْ تكون شخصياتهم مهزوزة وبناؤهم التربوي ضعيفاً .

وربما نجد صعوبة في رسم صورة جديدة لحياتهم حتى يتمكنوا من العيش بأمان وسكينة وأعصاب مستريحة وفكرٍ هادئ ليكونوا عنصراًمساعداً لحل مشاكلهم وإنهاء آلامهم وآلام مجتمعهم في المستقبل الذي نطمح له ، وهذا ما سعى إليه صندوق إعمار الأنبار بإعادة تأهيل عشرات المدارس في المناطق المتضررة بفعل الإرهاب ، حيث كانت مسرحاً لعبث عناصر التنظيم المجرم كالصقلاوية والمأمون وصعدة والرشاد والفتوة والرشيدية ، وغيرها ، وقيام وزارة التربية بافتتاح ١٧٥٠ مدرسة في محافظة نينوى بعد إعادة إعمارها، وتأهيل عدد من مدارس محافظة صلاح الدين .

إنَّ إعمار المدارس ينبغي تعضيده ليكون جزءاً من برنامج مدروس يشمل كل المناطق التي كانت تحت وطأة التنظيم المجرم وبعض مناطق محافظة كركوك ، على ألا يشمل بناء المدارس فقط ، بل إصلاح تربوي وبناء نفسي جديد ، فكل ما جرى فيها من قبل تلك العصابات كفيل لإيجاد مطالبات مشروعة لتصويب النظام التربوي فيها وبنائه مجدداً بعد ما خطط الإرهابيون لتدميره ، فمن منا لا يعلم بأنَّ الدواعش أوجدوا مدارس متخصصة لسلب حرية الأطفال والتأثير فيهم وقولبة أفكارهم بما يتماشى وعقيدتهم المنحرفة المريضة ، فكل تلك التجاوزات والإفساد التربوي والأخلاقي الذي انتشرت مساحته بشكل لافت في معسكرات وأوكار الإرهابيين يجب أنْ تزول آثاره ويلغى تأثيره على خارطة النظام التربوي الجديد الذي نريده ، وهذا طبعاً لا يتحقق إلا من خلال إجراءات نرى ضرورة القيام بها مثل معالجة حالة تسرب آلاف التلاميذ من المدارس الابتدائية والمتوسطة في تلك المحافظات ، والشروع ببرامج توعية ودروس تثقيفية شاملة بالتزامن مع سير العملية التعليمية ، إضافة لذلك التركيز على مادة الاجتماعيات لكونها تختص بالدروس التاريخية والوطنية وأهمية معرفة المتعلمين بثروات العراق ومقدراته وضرورة الحفاظ عليها كواجب وطني وباعتبار تلاميذ وطلبة هاتين المرحلتين أكثر من استهدفهم الإرهاب لضرب مستقبل العراق بالصميم وإيقاف مسيرة الأجيال الصاعدة وعرقلة خطط التنمية في بلدنا .

الحكومة الجديدة ومحاربة الفساد

طه رشيد

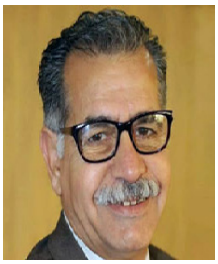

تعد مهمة مكافحة الفساد واحدة من أولويات اية حكومة تريد أن تضع قطارها على السكة الصحيحة ! وهذه المهمة المعقدة تحتاج لأمرين مهمين أولهما كشف ملفات الفساد ، وثانيهما إحالة المتهمين إلى التحقيق بغض النظر عن الانتماء الحزبي للمتهم او موقعه الوظيفي ، شرط أن لا تكون العملية انتقائية ، كي لا نتهم بالتسقيط السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، بل يفترض أن تعالج ملفات الفساد حسب أهميتها ، فسرقة كيلو بصل ليس كسرقة كيلو ذهب ! ولإنجاح هذه العملية لا بد للمعنيين بالأمر أن يمتلكوا الشجاعة الكافية للبدء بمكافحة هذه الآفة التي تعد الوجه الثاني للإرهاب .

هناك دول عديدة تعاني من مشكلة الفساد، ولكن الأمر في العراق مختلف تماما لكون معظم جرائم الفساد المالية والإدارية واضحة ومعروفة للجميع .

وبكل تأكيد فإن أية جريمة ، من هذه الجرائم ، لا بد أن يتم إثباتها بالجرم المشهود أو بالقرائن والوثائق ، وهذه ليست معضلة لان المساهمين بعمليات الفساد قد تحدثوا بصراحة ، في تسجيلات موثقة بالصوت والصورة ، عن مساهماتهم ومساهمات الاخرين بهذا الفساد فالنائب السابق مشعان الجبوري ظهر في مقابلة تلفزيونية ليقول لنا وبكل صراحة : « كلنا انبوك (نسرق) .. كلنا ناخذ رشوة ، واللي يكلك(يقول لك) اني ما آخذ ، مهما علا شأنه ، يكذب ! كل احنه اندير الفساد ، كلمن عنده دور، هسه احنه في لجنة النزاهة نفتح ملفات ، ينطونه رشوة انسكرها (نغلقها) .. كلنا فاسدين ابو عقال وأبو عمامة والافندي ، برلمان وحكومة كلها فاسدة .

كل الطبقة السياسية سبب دمار البلد ، اذا اكو واحد جوعان بالشارع ، واذا اكو طفل ينام ابليه اكل ، واذا اكو عراقي يموت ابليه دوه ، السبب هو الطبقة السياسية المتواجدة في المنطقة الخضراء ، والطبقة السياسية التي تدير المحافظات مو بس الخضراء» .

هناك نموذج اخر موثق بالصوت والصورة وهو يعود للنائبة السابقة حنان الفتلاوي التي ظهرت هي الأخرى في لقاء تلفزيوني لتدلي بدلوها حيث تقول: « بدايتها جينه (في البداية جئنا) بحماس ، كلنا انريد نتقاسم الامتيازات وتقاسمنا الكعكة وكل واحد منا أخذ كيكته وفرح بيها وعقود ومناقصات وكومشنات واستفادينه .. كلنا استفادينه» .

اذا كانت العقود صحيحة والمناقصات لا يعلوها غبار، لكن « الكومشن » يثير كثيرا من الشكوك وهو غير مسموح به لمن يتبوأ منصبا في الدولة أو في البرلمان .

انا هنا لا اشخصن الامور ولكن الوثقتين اللتين أشرت إليهما يكفيان لإثارة الانتباه ! ويمكن التعامل مع النائبين كشهود !

فهل يوجد أكثر من هذه الصراحة ؟! انحتاج الى وثيقة ادانة أهم من هذه الوثيقة ؟

اقول اخيرا للجهات المختصة بمكافحة الفساد : لا تنتظروا مني ان اعد لكم لائحة الاتهام ، فالكرة في ساحتكم ، وانتم الحاكم والحكم !

الأرامل بلا معيل !

محمد صادق جراد

الحروب المستمرة في العراق منذ عقود طويلة وأحداث العنف التي صاحبت المشهد العراقي انعكست على الواقع الاجتماعي وانتجت أكثر من مليون ونصف أرملة ، وملايين الأيتام ذهب المعيل لهم ضحية العنف والحروب المتواصلة .. فالأرملة العراقية التي بقيت بلا معيل تعيش حالة قلق كبير من المستقبل المجهول ، فهي تواجه منفردة مسؤوليات الحياة وتكافح لتوفير حياة كريمة لأبنائها في ظل نظرة المجتمع السلبية لها .

ونحن لا ننكر هنا بأن الحكومة قد قامت بصرف رواتب تقاعدية لأرامل ضحايا الإرهاب ، إلا أن هنالك أرامل كثيرة توفي الأزواج في حوادث مختلفة أو توفيوا وهم لا يملكون أي راتب تقاعدي ، فهؤلاء لم يشملوا بتشريعات الحكومة ، وفي ظل تزايد أعداد الأرامل في العراق وغياب التشريعات في هذا الجانب وتقصير المؤسسات الحكومية برزت خلال السنوات الماضية العديد من منظمات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا المرأة وتطالب بحقوقها ولقد أتفقت جميع هذه المنظمات على حقيقة واحدة وهي أن السبيل الوحيد للإرتقاء بواقع المرأة الأرملة التي ليس لها معيل هو تطوير مهاراتها عبر تدريبها على تلك المهارات ، فضلاً عن ضرورة تعليمها ، فحصولها على حق التعليم يؤهلها للتمتع بمزايا وحقوق الإنسان الأخرى ، لأن المرأة لن تتمكن من الحصول على الحقوق الإجتماعية والثقافية والساسية والإقتصادية المتمثلة بالحصول على فرصة عمل والحصول على أجر مساوٍ للرجل والإستفادة من التقدم العلمي والتكنلوجي والمطالبة بالدراسات العليا من دون أن تحصل على حق التعليم أولاً، لذلك نرى بأن الحكومة العراقية والسلطة التشريعية أمام مسؤولية تاريخية كبيرة لإعطاء المرأة الأرملة إستحقاقها الطبيعي كي تمارس دورها البناء والنهوضي مع باقي النساء ، علماً أن نسبة الأرامل وصلت الى ما يقارب الـ ١٠ ٪ من نساء العراق ، الأمر الذي يجعل الجهات المختصة أمام مسؤولية تحسين أوضاع العراقيات .

ونرى بأن هذه المسؤولية تحتم على الحكومة العراقية والسلطة التشريعية عدم الإكتفاء بتخصي رواتب شهرية للأرامل ، بل يجب الشروع بإصدار قوانين تسهل تشغيلهن وتساعدهن على فتح الورش لتطوير المهارات النسوية وتمكين الأرامل من إقامة مشاغل خاصة بهن من خلال منحهن القروض الميسرة ، ولا بد لمجلس النواب أن ينجز تشريع القوانين التي ستخفف عن كاهل المرأة الأرملة ومنها قانون الضمان الإجتماعي وقانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل ، وضرورة القيام بحملة لمناصرة ومساعدة المرأة الأرملة من خلال إيجاد فرص عمل لها ومن خلال إعطائها الحقوق بما ينسجم مع حقوق الإنسان .

ولقد كفل الدستور العراقي مسألة الضمان الإجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة والمرض والعجز عن العمل ، وبالرغم من غياب أي ذكر للأرملة من مواد الدستور ! ، إلا أنه شمل بذلك الشيخ والطفل والمرأة ، إذ ذكرت المادة (٣٠) أولاً من الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ ما يأتي : تكفل الدولة للفرد والأسرة وخصوصا الطفل والمرأة الضمان الإجتماعي والصحي ، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة وكريمة ، تؤمن لهم الدخل المناسب ، والسكن الملائم .

تهنئة الى السيدة باسكال وردا بمناسبة التكريم من مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة

وجه نائب رئيس منظمة حمورابي لحقوق الانسان السيد لويس أيوب مرقوس واعضاء مجلس ادارة المنظمة السادة وليم وردا والدكتور محمد كاظم عباس والمهندس أكد اسحق والسيدتين أخلاص بهنام كامل ونادية يونس بطي رسالة تهنئة بمناسبة تكريم مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة للسيدة باسكال وردا رئيسة المنظمة ضمن ثلاثين شخصية من الشرق الاوسط وشمال افريقيا تقديرا وتثمينا لجهودها في مضمار حقوق الانسان ، وفي ما يلي نص رسالة التهنئة :

لقد غمرتنا السعادة ونحن نتابع حفل تكريمك ضمن ثلاثين شخصية في العالم تقديرا وتثمينا لجهودك الميدانية المتميزة في المدافعة المتواصلة عن حقوق الانسان العراقي ، وفي نصرة المظلومين والمضطهدين والمهمشين والتصدي لكل أشكال العزل والاستخفاف والتغييب ، ولنا أن نشير بالمزيد من التأكيد أن ما تبذلينه في هذا الميدان منح منظمة حمورابي لحقوق الانسان منزلة متقدمة في الأهلية التطوعية الحقوقية، كما أن لجهودك معالمها الواضحة في التقارير عن أوضاع حقوق الانسان في العراق ، الدورية والسنوية التي تصدرها المنظمة، فضلا عن مساهماتك في تأسيس العديد من العلاقات الموفقة مع منظمات وهيئات وشخصيات عراقية وعالمية ، الجهد الذي انعكس بالكثير من التقدير والاحترام لعمل منظمة حمورابي لحقوق الانسان .

أن تكريم مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة لك ايتها السيدة الفاضلة هو تكريم العطاء الانساني المشرف وعنوان باهر للحس الاخلاقي وخط شروع حقوقي أضافي من شأنه أن يضع المنظمة أمام مسؤوليات أكثر أصالة في مواجهة مكامن الحقد والضغينة والعنف بكل اشكاله .

مجلس ادارة منظمة حمورابي لحقوق الانسان

٢٠١٨/١٢/١٣

لمناسبة الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الانسان تجمع شارع المتنبي الثقافي يُضَيِّف الناشطة الحقوقية هناء ادور

لمناسبة الذكرى السبعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ضيف تجمع شارع المتنبي الثقافي صباح يوم الجمعة ٢٠١٨/١٢/١٤ الناشطة الحقوقية هناء ادور لتقدم محاضرة عن حقوق الانسان ، بحضور حشد من المثقفين والناشطين المدنيين والاعلاميين .

حملت الجلسة التي أقيمت في المركز الثقافي البغدادي في شارع المتنبي عنوان «يولد جميع الناس احرارا ومتساويين في الحقوق» ، وادارتها الاعلامية تضامن عبد المحسن ، مستهلة : «جميعنا بحاجة إلى الدفاع عن حقوقنا وعن حقوق الآخرين ، لذا توجب علينا معرفتها كما علينا اتخاذ خطوات عملية في حياتنا للتمسك بها وأن نعزز تلك الخطوات بتمتين الصلات فيما بيننا ضد الظلم والاضطهاد ، وان حقوق الإنسان هي في صميم أهداف التنمية المستدامة، حيث أنه في غياب الكرامة الإنسانية لا يمكننا الدفع قدما في مجال التنمية المستدامة» .

بعد ذلك تحدثت الضيفة هناء ادور عن مناسبة الذكرى السبعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان والتي تحتفل جميع البشرية بها، لتعزز قضية مهمة ان الناس احرار ومتساوين في الحقوق والكرامة ، وهي مسألة مهمة في نضال شعبنا والمدافعين عن حقوق الانسان ، وهنأت ايضا الناشطة الايزيدية نادية مراد بتسلمها جائزة نوبل للسلام ، وهي تمثل رمز الشجاعة والتحدي لمواجهة ابشع الجرائم التي ارتكبت ضد الايزيديين والشرائح والمكونات العراقية كافة ، وهي بذلك تثبت شجاعتها على المواصلة في تحرير جميع الايزيديات المختطفات وتحقيق العدالة بحق النساء في عيشهن ، وركزت السيدة ادور خلال حديثها عن قضية المساواة وحق الانسان في الحياة والامن والحرية ، مبينة المواد الدستورية (١٥، ١٧، ١٩) والتي تؤكد على حقوق الانسان وحرية الرأي والفكر والانتماء ، والتي بالرغم من تلك المواد الا أن الانتهاكات التي يتعرض لها الفرد العراقي مستمرة ولا يوجد أي حق للانسان في البلد ، ومن جانب آخر بينت الانتهاكات لحقوق الانسان ، في التظاهرات والاحتجاجات لاسيما في البصرة وبغداد ومحافظات العراق الاخرى ، وما حصل من اعتقالات للناشطين وبلا اوامر قضائية ، كذلك اعداد المعتقلين والمودعين في السجون العراقية ، ممن لاتقل اعدادهم عن (٤٥) الف حسب التقارير الدولية ، وايضا انتزاع الاعترافات بشكل تعسفي من خلال اشكال مختلفة وبشعة من التعذيب .

واشارت الناشطة هناء ايضا الى مجرى التحقيقات في مقتل الناشطة المدنية من البصرة سعاد العلي واتهام زوجها في مقتلها ، وايضا مقتل الشابة تارة فارس ، اذ لم يجر أي تحقيق منصف بهذا الموضوع .

وفي مداخلة للحقوقي محمد السلامي بين ان الانتهاكات لحقوق الانسان حصلت وتحصل منذ تشكيل الدولة العراقية، وما لحق بالاقليات من تهجير وتمييز على اساس قومي وديني وعرقي ، مؤكدا على ان المجتمعات العراقية تستقر عندما تمارس وتحترم حقوق الانسان اضافة الى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

وفي الختام قدم عضو الهيئة الادارية عامر عبود شهادة تقديرية باسم التجمع الى الناشطة هناء ادور لدورها الكبير في الدفاع عن حقوق الانسان وترسيخ القيم الانسانية .

جمعية المواطنة لحقوق الإنسان

بيان - الجمعية العراقية لحقوق الانسان في امريكا حول المظاهرات الاحتجاجية الأخيرة في البصرة

مرة اخرى وبشكل متكرر اقدمت الاجهزة الامنية العراقية بالاعتداء على المتظاهرين امام مجلس محافظة البصرة وقامت باعتقالات عشوائية تعسفية بحق المتظاهرين، الى جانب استخدام القوة المفرطة في تفريق المظاهرات من خلال استخدام الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع .

علما ان المتظاهرين يرفضون نهج المحاصصة سيء الذكر وانتخاب الفاسدين بالإضافة الى المطالبة بتوفير الخدمات الأساسية ومعالجة مشاكل البطالة والسكن وملوحة المياه وتلوث شط العرب وتدمير الثروة السمكية والزراعة وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة ، والحد من الفساد الاداري والمالي المستشري في دوائر ومؤسسات المحافظة .

اننا في الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية ندعم الحقوق المشروعة لمتظاهري محافظة البصرة الفيحاء ونشجب وندين استخدام القوة وتضيق الخناق بحقهم ونطالب الحكومتين المحلية والمركزية بالعمل الجاد والفوري من اجل تلبية مطالب الشعب بالحياة الحرة الكريمة وحفظ كرامتهم ، واطلاق سراح جميع متظاهري الحراك الشعبي .

كما ندعو المتظاهرين الاحرار الى عدم الاحتكاك مع الاجهزة الامنية او استهداف المؤسسات الحكومية لكونها ملكاً للشعب .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

تهديدات رعناء تمرر المتستر عليه وترتكب مزيد إرباك للأوضاع

بين الفينة والأخرى تطلق القيادة الرسمية التركية تصريحات وبيانات مجلجلة ، ليس بين مضامينها ما يساعد في حل معضلة أو مشكلة ، وآخر التصريحات، تلك التي توعدت وهددت بهجوم قريب على منبج وشرق الفرات معلنة هدفها في ضرب القوات التي دحرت الدواعش وتصدت لهم ولأشكال الدعم اللوجستي الذي ما زال مصدره تركيا حتى يومنا ، جاء ذلك بعد ضربات تراجيدية استهدفت لاجئين أبرياء في كوردستان العراق...

ن مهاجمة الكورد وفبركة البيانات التي تكيل لهم تهم الإرهاب وارتكاب الجرائم، لن يستطيع التغطية على حقيقة أن سلطات تركيا الأخوانية مازالت تقف بوجه الحل السلمي للقضية الكوردية سواء في بلادها أم في البلدان الأخرى حيث التدخلات السافرة ولهذا نجدها مستمرة في إشعال نيران حرائق هز الاستقرار ، بارتكابها مختلف المواقف العدائية والقرارات المتعارضة وقيم الديموقراطية تلك التي تستلب الحقوق والحريات ..

ونحن هنا إذ نذكر جانبا من حلقات الهجمات الهمجية نشير إلى القصف الذي أوقع الضحايا الغالية بين الأبرياء المدنيين بالأمس و ردت الحكومة العراقية عليه باستحياء بينما يجب إدانة تلك الأفعال العدوانية بطريقة ترقى لمستوى الثمن الباهض من الأبرياء ..

ولعل المتابع عن كثب سيجد أن تركيا الأردوغانية أبعد من كل ذلك ، تطارد قوات حركة التحرر الكوردية في بلدان أخرى مخترقة السيادة ، معتدية عليها، مثيرة فوق إرسالها عناصر الإرهاب الداعشي وتسليحهم ، مشكلاتٍ جمةً بوجه الحلول السلمية ومنها مؤتمرات السلام بشأن القضية السورية بعامة والقضية الكوردية ببلدان المنطقة المعنية بهذي القضية المؤجلة على حساب أمة تمّ تجزئتها منذ عقود ..

إن المجتمع الدولي يقف بقوة مع أبناء المنطقة وشعوبها بكل أطيافهم ومنهم هنا، بمناسبة التصريحات والأفعال العدوانية ، الكورد والأيزيديين والمسيحيين الذين يتعرضون للآلة الجهنمية التركية واعتداءاتها السافرة غير المبررة ويتطلعون لمواقف حازمة وحاسمة من المجتمع الدولي بالخصوص ..

وفي وقت تواصل القوات الكوردية في شرق الفرات مهام مطاردة الإرهابيين وطرد الدواعش تريد القيادة التركية شن هجات أخرى جديدة ضد من يتصدى للدواعش الإرهابيين بمختلف الذرائع والحجج !

إننا إذ ندين تلك التصريحات ومجمل الأفعال العدوانية وإذ نرى أنها تخدم الإرهابيين وتمنحهم مجانا دعما علنياً سافراً ، نوجّهُ النداءَ إلى القوى الدولية المعنية كي لا يتكرر ما وقع من قبل مع الكورد يوم تمّ إدخال القوات التركية وبعض مرتزقتها للأراضي السورية والمناطق الكوردستانية، الأمر الذي عقَّد الموقف أكثر وأوقع أفدح الضرر بالحل السلمي الشامل ..

ولعل أي تلكؤ بالتصدي للتصريحات الأخيرة أو أي احتمال للصمت ، سيمرر اللعبة التركية ويطيح بآخر ما تبقى من أسباب استقرار المنطقة برمتها وسيقف حجر عثرة بوجه السلام ومحاولات تفعيل مشروعات حلول يمكنها أن توفر فرص التنمية على أكداس الخراب والدمار الذي أوقعته قوى الإرهاب ومن وقف وراءها من دعم مبيت مفضوح ..

فلنعمل معا وسويا من أجل تلبية حقوق أبناء المنطقة بكل تنوعاتهم في استعادة السلم الأهلي ومنع أية أسباب لحروب وحرائق قد يشعلها تهوّر تلك القيادة ومواقفها العنصرية المعادية للتعددية ولقيم الأمم المتحدة وقوانينها في تلبية حقوق المجموعات القومية - الأثنية وتحرر الأمم ، ولندرأ عن الأبرياء مزيد تضحيات جسام وربما جريمة إبادة جماعية أخرى في ظل هذا الاندفاع المتهور ما لا يمكن القبول به والسماح بحدوثه .. ونحن نمهد بمواقنا الحازمة فرص فرض الحلول السلمية التي تبدأ إعمار المنطقة باتفاقات تحترم الجميع وتعيد إليهم ما قدموا له جليل التضحيات الجسام .

تجمع العربي لنصرة القضية الكوردية \ المرصد السومري لحقوق الإنسان \ هيأة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب

لاهاي هولندا ٢٠١٨\١٢\١٥

المنظمة العربية لحقوق الانسان تجدد ادانتها للاستخدام المفرط للقوة في السودان

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن إدانتها لاستمرار السلطات السودانية في استخدام الأسلحة النارية في تفريق المتظاهرين مما أسفر عن مقتل نحو عشرات المواطنين ، معظمهم جراء اصابات بطلقات نارية .

وتتابع المنظمة عن كثب الاحتجاجات الاجتماعية التي تشهدها محافظات السودان والتظاهرات التي اندلعت يوم الخميس الماضي ٢٠ ديسمبر/ كانون أول في مدينة «عطبرة» وامتدت إلى العاصمة والولايات ، وما تلاها من تزايد أعداد المتظاهرين والاشتباكات التي وقعت في عدد من المدن، وواكب ذلك تكرار استخدام قوات الأمن القوة المفرطة تجاه المتظاهرين السلميين أسفر عن سقوط نحو ٤٠ مواطناً ، من بينهم أطفال ، فضلاً عن العشرات من المصابين ، وإغلاق العديد من المؤسسات التعليمية من المدارس والجامعات، وفرض رقابة مشددة على وسائل الاعلام بشكل مسبق، وأيضاً مداهمات لمقرات أحزاب وقوى المعارضة .

كما تجدد المنظمة إدانتها لاستمرار نهج السلطات في قمع المعارضين واجهاض كل سبل التعبير عن الرأي سلمياً والذي تزايد في السنوات الماضية على نحو ينذر بتفاقم الأوضاع والحنق الشعبي على سياسات السلطات أمنياً واقتصادياً .

وفي ذات السياق ، تحث المنظمة السلطات على احترام حقوق الشعب السوداني في التعبير عن رأيه ، وضمان الحق في التظاهر السلمي ، وكذلك التزامها بحماية حياة المواطنين والمتظاهرين السلميين العزّل ، فضلاً عن أهمية متابعة سلوك قوات الأمن والقوات التابعة لها في تعاملها مع المواطنين .

كما تطالب المنظمة بضرورة إطلاق سراح كافة المواطنين الذين تم اعتقالهم على خلفية التظاهرات ، والبدء فوراً في إجراء تحقيق مستقل وشفاف في وقائع قتل المتظاهرين خلال الأيام الماضية ، وإطلاع الرأي العام على النتائج .

اليوم العالمي للتضامُن الإنساني

أمين يونس

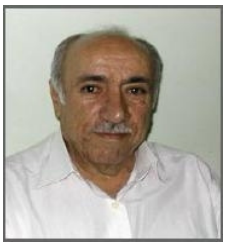

شأنهُ شأن غيره ، فأن « حمكو » يمتلك العديد من الخِصال الحميدة ، إلى جانب بعض الصفات السيئة .. وعلى أية حال ، لا يوجدُ إنسانٌ مِثالي خالٍ من النواقِص ، كما لا يوجد آخَر خالٍ تماماً من الإيجابيات ، وينطبق هذا بالطبع ، عليّ أنا وعليك أيضاً ، دعونا اليوم نتحدث عن جانبٍ مُشرِق من طبيعة صاحبنا :

جاءني حاملاً مَلَفاً فيه رُزمة من الأوراق ، فقلتُ لهُ : خيراً ياحمكو .. ماذا وراءك من أخبارٍ وحوادث ؟

* أتدري ان العشرون من كانون الأول ، يُصادف « اليوم العالمي للتضامُن الإنساني » ؟

- لا والله لا أدري ، وليستْ لدي معلومات عن ذلك .

* إذن إسمع .. أقرتْ الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٦/٣/١٧ ، بأن يكون العشرين من كانون الأول من كُل عام [يوماً عالمياً للتضامُن الإنساني] ، وعَرَفتْ « التضامُن » بأنهُ أحد القِيَم الأساسية للعلاقات الدولية في القرن ٢١ .

- هذا شئ جيد .. لكني حزين من جانبٍ آخَر ياحمكو ... فها أنتَ تتحدث عن أشياء كبيرة ومُهمة ... وقطعتَ عليّ طريق التسلية ، فعلى مَنْ أوّجِه سهام سُخريتي من الآن فصاعداً ؟!

* هيا يارجُل .. فأنا أعرفك .. فوالله لو حدثتُك يومياً عن الحكمة والفلسفة ، لن تستطيع الكَف عن السُخرية .. على أية حال .. لطالما شَنَفتَ أسماعنا عن الفُقر و «اللاعدالة في توزيع الثروة» في كُل مُناسبة، إذن هي فرصة ، لتقوم ببعض النشاطات في هذه الأيام وتحوّل أقوالك إلى أفعال .. فالأمم المتحدة تقول : .. إيماناً منها بأن تعزيز ثقافة التضامُن وروح المُشارَكة ، هو أمرٌ ذو أهمية بالغة لمُكافحة الفُقر ، فأن الذين يُعانون من الفُقر والمرض والجهل ولم يستفيدوا كثيراً من العَولمة، يستحقون المُساعدة والعَون ممن إستفادوا كثيراً منها ، وبناءً على ذلك، يغدو تعزيز التضامُن الدولي ، في سِياق العولمة وتحّدي تزايُد التفاوُت ، أمراً لا غنى عنه .

- طيب .. وماذا بإمكاني أن أفعل ؟ إذا كُنتُ أنا بنفسي بحاجةٍ إلى مَنْ يتضامَن معي ! .

* كُف عن التذمُر يارجُل . بإمكانك أن تُشارِك في ندوات أو كتابة مقالات لتوعية الناس بمساوىء البَون الشاسِع المتزايِد ، بين مايحصل عليه غالبية الناس البسطاء ، وبين مايحصل عليه المحتكرون وأصحاب الأموال الطائلة ، بإمكانك التركيز على دعوة حكومات الدول الغنية ، للإلتزام بقرارات الأمم المتحدة وتفعليها ، لمصلحة الفقراء والمستضعفين، عن طريق تسديد إلتزاماتهم وحصصهم المالية ... وبإمكانك الترويج هنا في الداخل ، من أجل فرض ضرائِب تصاعدية على أصحاب الأموال والشركات التجارية الكبرى ، والتخفيف عن كاهل المحرومين .

« لقد أنشأتْ الأمم المتحدة ، صندوقاً للتضامُن العالمي ، سُمِيَ بـ (الصندوق الإستئماني) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الهادف إلى القضاء على الفُقر وتعزيز التنمية البشرية والرخاء الإجتماعي في البلدان النامية « . تابِع الموضوع بِجد .. فذلك من صُلب إهتماماتك .

- سأفعل بالطبع ما أقدر عليه .. لا سّيما وأن هنالك مئات اللآلاف من الناس في بلدي ، بحاجةٍ ماسّة إلى « التضامُن » الإنساني ، فمن ضحايا الحروب المتعاقبة ومن ضحايا الإقتتالات الداخلية ومن ضحايا الإرهاب بأنواعه ومن ضحايا العُنف الأهوج .. ومن ضحايا سوء توزيع الثروة المتفاقم .. كُل هؤلاء بحاجة إلى إنصاف وعدالة وتضامُنٍ إنساني .

بارَكَ الله فيك .. ياحمكو على هذه الطروحات .

أطفالنا آمال .. ضائعة

واثق الجابري

أكثر من خمسة عشر مليون هم أطفال العراق، من بين خمسة وثلاثين مجموع السكان .. وطامتنا الكبرى أن أغلبهم تتلقفهم سوق العمالة بعد تسربهك من المدارس ، فكثير منهم أبناء شهداء أوضحايا حروب وإرهاب يبحثون عن لقمة عيش .

يُقارب هذا العدد نصف المجتمع العراقي بقليل، وأعمارهم دون ١٤ عام ، قاصرين ومقصر بحقهم .

سببت الحروب والحصار وطبيعة الأنظمة المتعاقبة في العراق ، تراجعا في إدارة الدولة ، وتفاوتا طبقيا كبيرا .. فالأيادي الحكومية مقصرة ، تجاه مناطق في أحوج ما يكون لعناية ورعاية حكومية ، ويترتب على ذلك أعداد كبيرة من الشباب محرومي الفرص ، والأطفال فاقدي الأمال ، ممن يتحتم عليهم مواجهة الحياة وسوق العمل ، من أجل لقمة عيش لعوزهم العائلي ، والجوع ، الناتج مِنْ تنفذ طبقات جزء منها من المجتمع نفسه .

أسباب عديدة منعت الأطفال من آخذ فرصتهم في الحياة .. فابناء الشهداء وضحايا الحروب والعوائل المعوزة ، بل حتى أبناء الموظفين لم تخصص لهم مخصصات منصفة من رواتب الآباء ، ولا تتناسب مع متطلبات الدراسة والحياة ، ولم يعطى كل الأطفال، فرصة الحياة الكريمة، وتنمية القدرات الذاتية .

بعض الأهالي يعتقدون أن صناعة الطفل كرجل للمستقبل ، من خلال زجه في سوق العمل ، وأن كان في العطلة الصيفية فحسب ، وبالنتيجة سيصبح الطفل ضحية السوق ، ويتعلم خارج المنزل التدخين وإرتياد الأماكن المشبوهة ، وبالإستمرار يصبح مدمناً على كثير من العادات السئية، وتدفعه الحاجة الى جلب المال بطرق غير مشروعة ، أو ربما تجعله لقمة سائغة يسهل إستدراجها من عصابات الجريمة والإرهاب .

أسباب أخرى إجتمعت مع الفقر ؛كإنشغال الآباء بالعمل من الصباح الى المساء ، وفقدان ولي الأمر، أدت لتسربهم من المدارس ، وقادت بعضهم لمتاهات ، تبدأ من التمرد البسيط الى عصيان كبير وإنتقام من قيم العائلة والمجتمع ، والإنجراف بعادات وسلوكيات سيئة ، وكُشفت أرقام مفزعة عن عدد الراسبين والمتسربين ، فهناك ٩٠٠ ألف راسب في المرحلة الإبتدائية ، و ١٣٢ ألف تلميذ متسرب ، والمشكلة بتزايد مستمر مع نقص البنى التحتية والملاكات التدريسية .

ذات المشكلة أسست لمجتمع متمرد على نفسه ، ومستند على قواعد هشة تبدأ من الطفولة ، وسنوياً يرتقي مليون فرد من هؤلاء الى مرحلة الشباب ، وسيواجهون مصيرا أسوأ .

غياب الإدارة الصحيحة والفساد ، وتفكك الروابط بين الدولة والمجتمع، وعوامل سياسية وإقتصادية ، وعدم وجود رؤى مستقبلية لأهمية الطفولة وما بعدها الشباب ، أثرت على العائلة العراقية ، وجعلت البلد يتذيل التصنيفات العالمية بالرقي والرفاهية وجواز السفر ، وما يترتب عليها من مردودات مستقبلية ، ومن سياسات إنشغلت بالصراعات وتصفية الحسابات والمحسوبيات والفساد ، وبالنتيجة ليس الأطفال فحسب هم المظلومين .. إذا ألحقنا شريحة الشباب ، فسيكون ما يقارب ٦٠٪ من الشعب العراقي ، تحت طائلة الإهمال وفقدان الآمال ، وضياع دورهم في بناء المجتمع ، وهذا ما ظهر جلياً لدى معظم القوى السياسية ، التي تكلست وحرمت الأطفال من حقوقهم، نتيجة قصر نظرها ، ومنعت الشباب من ممارسة أدوارهم، كنتيجة لتمسكها بالسلطة .

لا أمل في عودة النازحيـــــن !

حسين عمران

اعترف ... اني كنت أتوقع ان يتم الغاء وزارة الهجرة والمهجرين في حكومة عبد المهدي، وذلك لسبب بسيط هو ان الحرب على «داعش» انتهت قبل نحو عام ، وكنت اعتقد أيضا ان النازحين سيعودون الى مدنهم وبالتالي تنتفي الحاجة الى وزارة الهجرة والمهجرين ، الا اني اكتشفت بعد حين الى اني كنت على خطأ كبير وكبير جداً !!

اعلم ... ان ازمة النازحين بدأت مع سيطرة عناصر داعش على نحو ثلث الأراضي العراقية ، وكان نتيجة ذلك نزوح اكثر من خمسة ملايين شخص ، توزعوا في مخيمات لم تتوفر فيها ادنى الخدمات الضرورية، رغم ان الحكومة خصصت مبالغ ضخمة لتهيئة الظروف المناسبة لمخيمات النازحين ، الا ان الفساد الذي انتشر بين القائمين على توفير الخدمات لمخيمات النازحين كان سببا في افتقار تلك المخيمات الى الكثير من الخدمات .

أقول .... طفت الى السطح مرة أخرى ازمة النازحين ومخيماتهم البائسة مع بداية السيول التي سببتها الامطار في عدد من مدن المحافظات وخاصة الشرقاط ومدن ديالى والموصل ، حيث جرفت تلك السيول مخيمات النازحين وشرّدت عشرات الآلاف من النازحين الذي تركوا بيوتهم وحلالهم وممتلكاتهم ليتم اسكانهم في مخيمات لا تتوفر فيها ابسط الخدمات على أمل ان يعودوا الى ديارهم .

لكن .... وكما يبدو ان أمل النازحين في العودة الى ديارهم بات بعيدا ، وهنا يحق لنا السؤال .

لماذا لم تتم إعادة النازحين الى مدنهم التي هجّروا منها خلال الحرب على داعش رغم ان تلك الحرب انتهت قبل نحو عام مضى ؟

البعض سيجيب بان مدن النازحين لم يتم اعمارها !! وهنا نسأل مرة أخرى هل تم تخصيص مبلغ معين في موازنة ٢٠١٩ لاعمار مدن النازحين ؟!

اغلب ان لم اقل كل السادة المحافظين التي تضم محافظاتهم مدنا مدمرة قالوا ان المبالغ المخصصة لاعمار تلك المدن لا تساوي شيئا امام حجم الدمار الذي أصابها ، لذا فانهم هددوا بعدم التصويت على الموازنة ما لم يتم تخصيص مبالغ مناسبة لمحافظاتهم .

نعم ... لا نعتقد ان هناك عودة قريبة للنازحين الى مدنهم وبيوتهم المدمرة ، أحيانا لعدم اعمارها واحيانا أخرى ان عدم عودة النازحين الى ديارهم يكون لدواعي أمنية .

أقول ... ماذا لو تبرع أصحاب الدرجات الخاصة والوزراء والنواب خاصة نواب المحافظات المدمرة الذي فازوا باصوات النازحين ، نقول ماذا لو تبرع هؤلاء بجزء من رواتبهم المليونية ووضعوها مثلا في صندوق لاعمار المدن المدمرة ؟ لا اعتقد ان مليون واحد من أصل نحو ٢٠ مليون دينار راتب ومخصصات الوزراء والنواب سيؤثر على ميزانية ودخل أصحاب الدرجات الخاصة ، لكن أيضا لا اعتقد ان تمنياتنا هذه ستجد آذانا صاغية من المسؤولين الذين تعودوا ان ياخذوا ولا يعطوا !!

واختتم همساتي بالقول ... ان البعض يقول ان هناك تعديلات على موازنة ٢٠١٩ وهي لم تقر بعد من قبل البرلمان ، فربما سيقف نواب المحافظات المدمرة بالمرصاد للموازنة ما لم يتم تخصيص مبالغ مناسبة لمحافظاتهم ، أقول هذه أمنية بعيدة تماما خاصة وان هناك ترجيحات بتخفيض سعر برميل النفط في موازنة ٢٠١٩ من ٥٦ دولار الى ٥٠ دولار وهذا يعني ان العجز في الموازنة سيكبر ويكبر .

فمن بعد والحالة هذه يفكر بالنازحين ومعاناتهم ....

ولا حول ولا قوة الا بالله !!

العنف والشخصية العراقية

د. سعدي الابراهيم

ليس لتأثيرات الحروب من نهاية ، بل تَستمر لفترات طويلة ، وهي آثار تنقسم إلى معنوية ومادية، ولعل الاثار المادية يسهل التعامل معها عبر اعادة البناء والتطوير ، لكن المشكلة تكمن مع الاثار المعنوية، خاصة ما يتعلق بالجانب النفسي للشعوب التي تتعرض للعنف ، بالأخص اذا ما فشلت الدول في ان تضع اليات مناسبة للتعامل معها ، ويزداد التأثير سوءا عندما تكون فترة العنف طويلة وتمس قطاعات كبيرة من المجتمع ، فهنا ينبغي ان تكون الجهود متواصلة وان تستند الى اسس علمية واضحة ورصينة .

ربما ان العراق يأتي في مقدمة الدول في هذا المجال ، اذ تعرضت البلاد الى موجات كبيرة من العنف، سواء في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، او ما بعدها، وهذه الحروب قد تركت ندباتها في الشخصية العراقية، ومن الممكن ان نرصد بعض الاثار عبر النقاط الآتية :

١- الاندفاع نحو اثبات الذات : يلاحظ ان هناك اندفاعا كبيرا من قبل الفرد العراقي ايا كانت صفته ، لإثبات انه شخصية قوية، وليست ضعيفة. ويكون ذلك عبر تقلد الادوار الكبيرة او ذكر محاسن النفس، واخفاء عيوبها .

٢- الخوف من تهميش الآخرين : ايضا ، من اثار العنف على الفرد العراقي، انه بات يشعر بأن الآخرين يريدون تهميشه ، واخذ حقوقه، وهم ايضا (اي الآخرين) ، مفتونين بالنقطة اعلاه: اثبات الذات حتى لو كان على حساب الغير .

٣- الخوف من المستقبل : صار الحديث عن المستقبل المشرق في العراق، امرا غير مستساغ لدى اغلبية الافراد العراقيين، بحكم التجارب المتكررة التي رجعت فيها الاحداث الى النقطة التي انطلقت منها .

٤- تهويل بعض الأحداث : اذ سرعان ما يتم تهويل ابسط المشاكل وإعطاؤها اهمية اكبر من حجمها الحقيقي ، بفعل شك الفرد العراقي في امكانية حلها، وتوقع ازدياد تفاعلاتها، ومن امثلة ذلك ازمة المياه .

امام هذه الآثار التي طبعها العنف في الذات العراقية ، فينبغي ان يكون للمؤسسات الرسمية الحكومية وحتى غير الحكومية مثل المجتمع المدني ، بالأخص المؤسسات التعليمية دور في معالجة الاثار السلبية للعنف، عبر جملة من النقاط ، التي قد يكون من بينها الآتي :

١- التركيز على دراسة الشخصية العراقية ، بغية التعرف على مدى تأثرها بالمتغيرات، ومنها العنف .

٢- استخدام كل ما من شأنه زرع الثقة والاستقرار في الشخصية العراقية ، بالأخص وسائل الاتصال من اعلام وانترنت .

٣- التنشئة الاجتماعية - السياسية ، القائمة على بناء جيل وطني معافى وقادر على تجاوز اثار العنف وتركته الثقيلة .

على هذا الأساس ، فأن اثار العنف على الشخصية العراقية واضحة وماثلة للعيان ، وهذا الأمر يتطلب من الدولة ان تعمل قصارى جهدها لمعالجتها بالطريقة العلمية المتعارف عليها .

لا عدالة ولا إنتقال

جمال جصاني

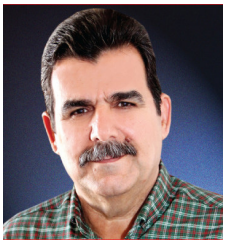

بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على استئصال المشرط الخارجي لـ "جمهورية الخوف" ، نجد أنفسنا كعراقيين أبعد ما نكون عما يفترض اننا نمر به ، أي مرحلة العدالة الانتقالية التي تمهد الطريق لنهوض مؤسسات الدولة الديمقراطية الحديثة من وسط أنقاض الحقبة التوليتارية ، طبعاً لا يمكن نكران حقيقة صدور العديد من القرارات والتشريعات ذات الطابع الحضاري والحداثوي ، والمستمد من خبرات وتجارب الأمم الاخرى التي مرت بمثل هذه التجارب الانتقالية، كما رافق ذلك تأسيس عدد غير قليل من المؤسسات والهيئات والتي من المفترض بها تعزيز التوجهات الديمقراطية والدفاع عن منظومة الحقوق والحريات الجديدة؛ إلا أن كل ذلك ما لبث أن تحول وانعطف الى غير ذلك تماماً .

ليس هذا وحسب بل وصل الأمر الى الرافعة الأساس في مثل هذه التحولات الجذرية في حياة المجتمعات والدول الحديثة، والتقنية المجربة في فك الاشتباكات الاجتماعية والسياسية والعقائدية ، أي الانتخابات بشتى عناوينها وأشكالها (الاتحادية والمحلية والنقابية والمهنية..) ، حيث تم تطويبها لصالح قوى وجماعات وكتل تتحسس أجنحتها وفصائلها المسلحة عند سماعها لمفردتي "العدالة" أو "الانتقال" وكل ما يمكن ان يتطفل على ركود مستنقعاتها ومستوطناتها الآسنة .

نشاهد جميعاً ما تمخضت عنه آخر انتخابات برلمانية ، لا سيما وقد شهدت عزوفاً لا مثيل له في المشاركة بها من قبل قطاعات واسعة ، مما ساعد على صعود أكثر القوى بعداً عن متطلبات "العدالة الانتقالية" الى سنام السلطات متمثلة بالبرلمان ، وما مناورة رمي مسؤولية تشكيل الحكومة لشخصية من خارج ماراثون الانتخابات ومجلس النواب، والسياقات المعروفة في النظام الديمقراطي البرلماني ، إلا دليل واضح على المأزق الذي انحدرت اليه هذه الطبقة السياسية بكل تلاوينها وادعاءاتها. لقد حسمت هذه الطبقة السياسية خياراتها البعيدة كل البعد عن كل ما له صلة بمفهوم (العدالة) مبكراً ، عندما حثت الخطى صوب (المنطقة الخضراء) وعندما شرعت القوانين وفقاً لقياسات "أحزابها" وتضاريسها الفئوية الضيقة ، وعندما وضعت أعلى المخصصات والاجور لعناصرها وملاكاتها الذين ترجموا مفهوم (الانتقال) الى حوسمة شاملة ونقل سريع لأسلاب النظام المباد الى إقطاعاتهم السياسية ومكاتبهم الاقتصادية .

وهذا المنحى البعيد عن المسؤولية والمصالح العليا للوطن والناس، تحول بفعل خلو الساحة من أي معارضة جدية ، الى تقاليد راسخة وثوابت لمرحلة لا عدالة فيها ولا أدنى همة للانتقال صوب الديمقراطية والتعددية وبناء مؤسسات الدولة الحديثة .

لن نجافي الحقيقة والإنصاف أبداً، عندما نقول إن لا ناصر للعدالة الانتقالية في هذا الوطن المنكوب والمستباح ، لا سيما من قبل طبقة سياسية تعرفنا على نوع مواهبها وهمومها واهتماماتها جيداً ، طبقة بسلوكها وخطاباتها ومقاصدها النهائية ، لم تسحق أحلام وتطلعات العراقيين المشروعة وحسب ، بل أعادت الروح لفلول النظام المباد وواجهاته ، وهذه نتائج مغايرة تماماً لما يفترض بمرحلة العدالة الانتقالية إنجازه في أقل من هذه الأعوام ، كما جرى الحال مع الأمم والشعوب التي وصلت لسن التكليف الحضاري ، ما يجري معنا وبعد مرور عام على إعلان النصر على عصابات داعش ، وأكثر من ستة أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية، يؤكد على أننا اليوم (شعبياً ورسمياً) أبعد ما نكون عن مرحلة شروطها الوعي والحداثة وروح الإيثار ..!

زواج القاصرات : جمعيات تحارب سلطة رجال الدين في لبنان

كارين طربية

للانتماء الطائفي في لبنان تداعيات كبيرة على حياة فتيات ونساء البلد ، وخاصة في مواضيع مصيرية مثل سن الزواج .

لنفترض أن هناك فتاة لبنانية ، عمرها أربعة عشر عاما ، اسمها رانيا .

إن كون رانيا سنية أو شيعية أو درزية أو أورثوذكسية أو كاثوليكية أو غير ذلك من الانتماءات الطائفية ، ليس مسألة إيمانية فقط في لبنان ، بل إن الطائفة التي تنتمي لها تحدد العمر الذي يسمح لها فيه بالزواج .

تسمح كثير من الطوائف الدينية بتزويج رانيا زواجا قانونيا في عمر ١٤، أو حتى أقل من ذلك ، إن كانت رانيا سنية أو شيعية فبإمكانها الزواج حتى وهي في عمر التاسعة نظريا.

ففي لبنان تختلف قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق والحضانة والإرث بحسب طائفة كل شخص ، ولا تخضع هذه الأمور الهامة لقانون مدني .

زواج الفتيات

ورغم أن قوانين الطوائف قد تنص على أن يكون سن زواج الفتيات أعلى من ١٤ عاما، إلا أن لرجال الدين سلطة منح استثناءات تجعل زواج رانيا ممكنا .

بمعنى آخر، إن معظم قوانين الأحوال الشخصية في لبنان تسمح بتزويج الطفلات، على اعتبار أن اتفاقية حقوق الطفل تُعرّف الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشر .

لذا هناك حملات مكثفة في لبنان للمطالبة بقانون مدني موحدّ يجعل الحدّ الأدنى لسن الزواج ١٨ عاما .

وأطلقت عدة جمعيات نسوية حملات في شوارع المدينة ووسائل الإعلام تدعو لتبني هكذا قانون .

ومن بين تلك الجمعيات، جمعية «كفى» التي أطلقت على حملتها عنوان «لبنان بلا شخصية»، بمعنى أن لبنان ليس قويا بما يكفي في موضوع حقوق المرأة، وأن «الدولة تخلت عن صلاحيات إدارة الأحوال الشخصية لصالح الطوائف» .

لكن مهمة تغيير هذه القوانين الدينية السائدة لا تبدو سهلة ابدا .

سلطة الدين

تقول حياة مرشاد، عضو التجمع النسائي الديموقراطي اللبناني، إن رجال الدين من مختلف الطوائف يضغطون على السياسيين لمنع مرور قانون زواج مدني .

ورغم أن رجال الدين غير ممثلين في البرلمان، إلا أن التركيبة الطائفية للنظام اللبناني تجعل العلاقة بين المرجعيات الدينية والمرجعيات السياسية لصيقة .

وتضيف مرشاد : «برأيي المشكلة هي مشكلة صلاحيات ، هل ستقبل المرجعيات الدينية أن تكون صلاحية البتّ بقضايا الزواج بيد قاض مدني؟ هل سيقبلون بالتخلي عن هذه السلطة؟ » .

وعند سؤال رجال دين لبنانيين عن موضوع سن زواج الفتيات، قال معظم من تواصلت معهم بي بي سي إنهم من حيث المبدأ لا يحبذون الزواج المبكر ويُخضعون الاستثناءات لشروط معيّنة ، ومن ضمن هذه الشروط تقييم قدرة الفتاة على تحمل الزواج، وأحيانا أهليتها الصحية .

لكنهم في الوقت ذاته أبدوا تحفظا على أن يتحول الزواج لمسألة تخضع لقانون مدني، وكان لكل أسبابه .

فقد اعتبر الشيخ الشيعي صادق النابلسي، أن المسلمين الشيعة ليسوا مع الزواج المدني الموجود في الغرب ، «ولكن في حال وُجد قانون يتوافق مع الشريعة من حيث المهر والإنصاف بين الزوجات والطلاق وتعدد الزوجات ، لا مانع لدينا» .

أما أستاذ الدراسات الإسلامية ، الدكتور وفيق حجازي، فأشار إلى أن الإسلام السني لا يشترط أن يكون الذي يجري الزواج رجل دين، لذلك ليس من مانع من جعل المسألة مدنية، ولكنه تابع : «ولكن طالما أن لبنان بلد طوائف ولكل طائفة دستور شرعي، ومصادر تشريع تنظم شؤون الطائفة، لا يمكن الخروج عن هذه الثوابت الدينية» .

أما المسيحيون، فوضعهم خاص إذ أن الكنيسة تعتبر الزواج سرّا كنسيا مقدسا - أي أن الزواج موضوع مقدس وليس موضوعا دنيويا - وبالتالي ليس مجرد عقد .

إقرار قانون

ويشير الأب عبدو كسم، رئيس المركز الكاثوليكي للإعلام، إنه في حال «إقرار الدولة لقانون الزواج المدني فإن على الكنيسة أن تحافظ على طبيعة السر وبالتالي يتم الزواج في الكنيسة ولدى القاضي المدني» .

تسلط الجمعيات الحقوقية النسائية الضوء على الانعكاسات السلبية لتزويج الفتيات قبل سن الثامنة عشر على الصعيدين الشخصي والمجتمعي .

إحدى الجمعيات الناشطة في المجال، وهي الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ، اختارت أن يكون شعار حملة التوعية : «بكّير عليها»،

أي لا يزال من المبكّر الزواج بالنسبة لها .

وتقول مديرة الهيئة ، كلودين عون روكز: « قبل سن الثامنة عشر ، يعتبر أنه من المبكر أن تقود فتاة سيارة أو أن توقّع على أي وثيقة رسمية ، وبالتالي فإنه من المبكر عليها أن تتزوج وأن تنجب أطفالا وتهتم بتربيهم وأن تكون مسؤولة عن قراراتها وخياراتها» .

وتؤكد الجمعيات أن زواج القاصرات يعرض حياتهن للخطر في حالات الحمل المبكر، والعزلة الاجتماعية ، والتوقف عن الدراسة، والحدّ من فرصهن في التقدم الوظيفي والمهني ، وزيادة تعرضهن للعنف المنزلي، وغيرها من المخاطر .

لذا دمجت عدد من الجمعيات مشاريع قوانين مختلفة متعلقة جميعها بتحديد سن الزواج ضمن مشروع قانون واحد، يحدّد سن الزواج بالثامنة عشر ويسمح بخفض السن إلى السادسة عشر وفق استثناءات مشروطة ومضبوطة .

لكن مشروع القانون هذا لا يزل في المراحل الاولى من الدراسة أمام البرلمان.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسف قد أصدرت تقريرا عام ٢٠١٦ قالت فيه إن ٦٪ من اللبنانيات اللاتي كانت تتراوح أعمارهن أثناء إعداد التقرير ما بين ٢٠ و٢٤ سنة كنّ قد تزوجن قبل بلوغهنّ سن الـ ١٨ .

إلا أن استطلاعا للرأي أجراه قبل أسابيع تجمع النساء اللبنانيات الديموقراطيات بالتشارك مع هيئة الامم المتحدة للمرأة، أظهر أن ٨٥٪ ممن شملهم الإحصاء لا يعتبرون أن بلوغ الفتاة جسديا يجعلها جاهزة للزواج .

وبالرغم من أن المنظمات المعنية بشأن المرأة تعتبر تلك النسبة إيجابية، إلا أنه في الوضع الحالي، وما لم تتغير القوانين، لا تزال رانيا مشروع عروس في أية لحظة .

أزمة الستر الصفراء : قراءة معمقة في مسببات الأزمة *

ميثاق مناحي العيساوي

إن استمرار الاحتجاج الفرنسية للأسبوع الرابع على التوالي اعطى دينامية واضحة لحركة المحتجين اتجاه حكومة ادوارد فيليب، وقد عُرفت حركة الاحتجاج الفرنسية هذه، باسم اصحاب «الستر الصفراء» ، وذلك بسبب ارتداء المحتجين الستر الخاصة بالرؤية الليلية لسائقي الشاحنات، وهي حركة احتجاجية فرنسية عفوية اخذت رمزيتها من خلال ارتدائها للستر الصفراء تعبيراً عن طريقة الاحتجاج ضد سياسة الحكومة الفرنسية الحالية، فهذه الحركة لم ترتبط بحزب سياسي معين، على الرغم من اتهام مروجيها بانهم من اتباع اليمين الفرنسي المتطرف الذي تتزعمه ماريان لوبان «زعيمة حزب التجمع الديمقراطي» التي نافست الرئيس الفرنسي الحالي ايمانويل ماكرون في الانتخابات الرئاسية الفرنسية الماضية ، ظاهرياً لا تحتاج فرضية المقال الكثير من السرد والتحليل ، لأن مطالب المحتجين الفرنسيين كانت واضحة، وأن مسببات الاحتجاج واهداف المحتجين كانت واضحة جداً، فالمتظاهرون أو اصحاب الستر الصفراء خرجوا ضد قرارات الحكومة الفرنسية التي وضعت مشروع قانون في موازنة العام ٢٠١٩، يوصي بزيادة الضرائب على الوقود والمحروقات، إلا أن حركة احتجاجاتهم توسعت في مطالبها بعد أن أنظم لها شرائح مختلفة من المجتمع الفرنسي، واخذت تندد بنظام الضرائب الفرنسي بشكل عام، متهمين الرئيس الفرنسي بابتعاده عن ارياف فرنسا ، وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية قامت بإلغاء الزيادة الضريبية التي فرضتها على الوقود، إلا أن اصحاب الستر الصفراء استمروا في حركة احتجاجهم وتمكنوا من الوصول إلى قوس النصر يوم السبت الماضي واثاروا اعمال الشغب والتخريب في شوارع باريس ، وبناء على ما سبق ربما نصل إلى فرضية المقال الاساسية، فهناك من يسأل عن سبب استمرار احتجاج اصحاب الستر الصفراء على الرغم من تراجع الحكومة الفرنسية عن الزيادة الضريبة التي فرضتها على الوقود في موازنة العام المقبل ؟

لعل زيادة أسعار الوقود وسياسة الرئيس ماكرون الاقتصادية، يعدان السبب المباشر لانتفاضة اصحاب الستر الصفراء ضد سياسات الحكومة الفرنسية، وأن تراجع الأخيرة في قراراتها مع توسع حركة المحتجين رفع من سقف المطالب بشكل أكبر، لكن إذا ما عدنا إلى الخلف سنجد بأن أصل المشكلة لا تكمن فقط بسياسة الحكومة الحالية، وإنما بمجمل سياسات الحكومات الفرنسية السابقة. ربما جزء من المشكلة يعود في الوقت الحاضر إلى السباق الرئاسي الفرنسي وطبيعة تنافسيتها، وطريقة وصول الرئيس ماكرون إلى الرئاسة الفرنسية، فماكرون جاء بأصوات الفرنسيين الرافضين لسياسات الحكومة التقليدية والسياسة الليبرالية والرأسمالية التي اتبعتها الحكومات السابقة التي قسمت المجتمع الفرنسي إلى طبقات، وإن ترشيح ماكرون كان يحمل في طياته الرفض المعلن لسياسة الحكومات السابقة، لاسيما فيما يتعلق بسد الفجوة الكبيرة التي خلقتها السياسة التقليدية بين السلطة السياسية والمواطن الفرنسي ، وبهذا فأن غالبية الفرنسيين الذي رشحوا ماكرون في سباقه الرئاسي كانوا يأملون منه بأن يطرح نموذج فرنسي جديد يتم التخلص من خلاله عن كل الشوائب السابقة التي سيطرت على السياسة الفرنسية في الحكومات السابقة، وأن لا يبقى اسيراً للسياسة التقليدية «الفرنسية والأوروبية» على حداً سواء، فالمسألة هنا تتعلق بالنموذج الاجتماعي والسياسي الذي يريده المحتجون من الحكومة والرئيس ماكرون ، بعيداً عن الاحزاب التقليدية التي رفضها الفرنسيون في الانتخابات الرئاسية الماضية ، فما يحتاجه الفرنسيون من ماكرون أن يعي المشكلة الداخلية في فرنسا، لاسيما المشاكل المتعلقة بالجانب الاقتصادي والتوجه إلى طبقات المجتمع الفرنسي البعيدة عن المدن وعن العاصمة الفرنسية باريس، والتقليل من سطوة الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الفرنسي ، ولهذا فأن مطالب المحتجين ظاهرها يكمن في الاحتجاج على ارتفاع اسعار الوقود، إلا أن باطنها يعكس السخط الجماهيري على سياسات الرئيس الفرنسي ورئيس حكومته ادوار فيليب .

إن استمرار حركة احتجاج اصحاب الستر

الصفراء في الاسابيع القادمة واتساع رقعتها، ربما ستجبر الرئيس ماكرون الى الابتعاد عن الحلول الجزئية التي لم تعد ترضي المحتجين، ونتيجة لذلك قد يذهب الرئيس إلى اقالة حكومة ادوارد فيليب وحل البرلمان ، اما في حال تراجع المحتجين مقابل إصلاحات الحكومة وتراجعها عن القرارات الضريبية ، فربما يلجأ ماكرون إلى سياسة الانفتاح على اصحاب الستر الصفراء من أجل الوصول إلى حلول توافقية لا تكلف الرئيس ماكرون ورئيس حكومته الكثير، كتلك التي تكلفه في حال استمرار الاحتجاجات. وبغض النظر عن دينامية الاحتجاجات، وعن سيناريوهات التعامل معها، فأن شعارات أصحاب الستر الصفراء التي انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي بمطالبتهم بجمهورية سادسة تتيح المزيد من التواصل بين السلطة والمواطنين وتقلص الفجوة التي خلفتها السياسات الفرنسية السابقة في تحقيق عدالة اجتماعية بين طبقات المجتمع الفرنسي وليس طبقة دون أخرى، تشبه كثيراً تلك الشعارات التي رافقت الانتخابات الرئاسية الفرنسية الماضية، والتي انتخب بموجبها الرئيس ماكرون، فما يريده المحتجون هو تعديل مسار السياسة الفرنسية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك من أجل أحداث توازن «على أقل تقدير» في سياسات الرئيس ماكرون بين طبقات المجتمع الفرنسي، فضلاً عن الموازنة بين السياسات الداخلية والخارجية، لاسيما تلك السياسات التي تتعلق بالاتحاد الأوروبي .

* مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

هل « الديمقراطية » مجرد « تفاصيل » ؟

د. عبد الحسين شعبان *

يقولون إن «الشيطان يكمن في التفاصيل» ، وهذه الأخيرة معقّدة ومتشابكة، فحين أطيح بالدكتاتوريات بفعل العامل الخارجي : أفغانستان والعراق وتداخلات دولية وإقليمية بعد هبّة شعبية : ليبيا واليمن أو الحراك الشعبي المدني اللّاعنفي: تونس ومصر أو الملف المأساوي المفتوح: سوريا، قيل إن الطريق سيكون مفتوحاً للانتقال الديمقراطي، حتى أن هناك من بالغ حين اعتبر مجرد إطاحة الأنظمة السابقة يعني التوجه فوراً نحو الديمقراطية، وهناك من بشّرنا بتفاؤل مفرط أن الرخاء والكرامة الإنسانية واحترام الحقوق ستكون أولوية أساسية للأنظمة الجديدة .

لكن التغيير الذي طال انتظاره جلب معه فوضى وعنفاً وإرهاباً، وزاد من منسوب التعصّب والتطرّف والغلو، ولاسيّما حين ارتفعت الموجة الإسلاموية إلى أقصى المستويات حتى بلغت منصّات الحكم، لدرجة أن مصطلح «الربيع العربي» أخذ يثير ردود فعل حادة، تجعله في دائرة الشك و«الشبهة»، بالإشارة إلى دور القوى الدولية المتنفّذة، وفي غمرة مثل هذا التشاؤم المحبط لا يتذكر البعض تضحيات شعوب هذه البلدان وتطلّعاتها للتغيير .

لقد حمل التغيير معه صراعات دينية وطائفية ومذهبية وجهوية وسياسية وحزبية وقبلية، وأيقظ نعرات كانت نائمة، وزاد الأمر خطورة انتشار السلاح واستخدامه لدرجة تفشّي العنف واستفحل الإرهاب واستشرى الفساد المالي والإداري، ولاسيّما في ظلّ تعويم مرجعية الدولة أو تفتّت بعض مقوّماتها .

كانت شعوب العديد من البلدان العربية والإسلامية تأمل تحسين أوضاعها الاقتصادية والمعاشية بعد إطاحة الأنظمة التي بدت مثل كابوس مطبق على صدورها ، ولكن حين رحلت تلك الأنظمة لم يرحل معها الاستلاب والقهر، وزاد أحياناً بفعل ضعف الدولة وانتعاش قوى الإرهاب، وهوت «الوحدة الوطنية» حتى وإن كانت هذه «مفروضة» أو شكلانية في ظلّ غياب المواطنة الفاعلة، لكنها كانت صمام أمان للناس في تعايشهم بوطنهم، ومع ما سمّي ب «الديمقراطية»، حلّ التشتت والانقسام والعودة إلى مرحلة ما قبل الدولة ، الأمر الذي أصاب الشعوب بخيبة أمل مريرة .

ولعلّ الأكثر مفارقة كانت مواقف النخب السياسية التي صدّعت رؤوس الناس على مدى عقود من الزمان بالمبادئ والقيم، فإذا ب «الثورات» لا تطيح الدكتاتوريات فحسب، بل تُعرّي معارضاتها أيضاً (حكام اليوم) ، وتكشف عوراتهم وأطماعهم وتنافسهم المحموم على النفوذ والمال واستعدادهم لتوظيف كل شيء في سبيل المصالح الخاصة والأنانية الضيّقة، وهكذا تم مقايضة تضحيات الناس وأحلامهم بالتغيير والرخاء، بالصراع على السلطة والاستماتة للظفر بها، وهكذا تصالحت مع أسوأ ما في الأنظمة السابقة، دون أن ترتقي إلى بعض حسناتها ومزاياها.

لقد عمل «الحكام الجدد» على تشريع امتيازاتهم عبر البرلمانات أحياناً، مضفين صفة «الشرعية» عليها، وحصلوا على تعويضات مجزية «لنضالهم» وامتدت أيديهم إلى المال العام فعاثت بالبلاد فساداً، حتى إن دولاً مثل العراق وليبيا هي اليوم الأكثر فساداً في العالم، في حين أن ميزانياتها يمكن أن تكفي شعوب المشرق والمغرب .

أتكون «الديمقراطية» لا تليق بشعوبنا ولو أننا لم نقاربها بعد، فتلك فقط بعض آلياتها ليس إلّا ؟ وكم كانت فرحة القوى المخلوعة كبيرة لمثل تلك النتائج، فقد ظلّت تسوّق فرضية عدم صلاح الديمقراطية لشعوبنا لتبرير سياسية الاستبداد والقمع السابقة.

لكنْ ثمة جانب موضوعي لا بدّ من الإقرار به، فالثورات والتغييرات لم تأتِ بما هو أفضل ، ويبرّر المعارضون السابقون وحكام اليوم أنهم اصطدموا بإرث ثقيل أعاقهم عن تحقيق المنجزات، وخصوصاً ما واجهوه من إرهاب «القاعدة» و«داعش» ، لكن ذلك مجرد تبريرات للفشل الذريع الذي لا يريدون الاعتراف به ، مدّعين أنه لولا وجودهم لكان الوضع أسوأ بكثير، وهل ثمة أسوأ من أنظمة المحاصصة والفساد المالي والإداري وتفشي العنف والإرهاب وسوء الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وتدهور الخدمات التعليمية والصحية واستفحال الأمية والبطالة .

لكن هل الدكتاتوريات أفضل من «الديمقراطيات» أم ثمة فارق كبير، فالأولى كانت مفروضة على الشعوب، أما حكام اليوم فهم من اختيارها أو هكذا يتبجحون، على الرغم من العزوف وتراجع المشاركة وانعدام الثقة، بغض النظر عن نتائج انتخابات تجري في ظلّ بعض الدساتير الملغومة وقوانين الانتخابات «المبرمجة» والنتائج التي تكاد تكون معروفة سلفاً، بفعل عمليات التزوير المفضوحة، وهي مداورة بين بضع مئات من السياسيين، وكأن الحياة أصبحت حكراً عليهم وأن شعوبهم أصيبت بالعقم .

العيش الكريم هو ما تحتاج إليه الشعوب العربية، وعدم تحقق ذلك دفع أوساطاً شعبية تعبر عن جزعها وتبرّمها لدرجة اليأس من القدرة على التغيير بامتداحها نظام بن علي وصدام حسين وحسني مبارك ومعمر القذافي وعلي عبدالله صالح والملّا عمر، الذين كان التخلّص منهم أقرب إلى الحلم .

حكومة عبد المهدي ... سنواتها الأربع كيف ستكون ؟

عدنان حسين

احتاج العراقيون للانتظار أكثر من خمسة أشهر بعد الانتخابات البرلمانية لتتشكّل لديهم حكومة جديدة ، وفي يوم الإعلان عن التشكيل الوزاري احتاجوا لأن يسهروا إلى ما بعد منتصف الليل ليتعرّفوا على ثلثي أسماء الوزراء الجدد، فيما تعيّن عليهم أن ينتظروا أسبوعين، زيادة على كل ما مرّ ، لاستكمال الثلث الثالث من الحكومة التي خيّبت تشكيلتها الناقصة الآمال فيها وفيما يُمكن أن تفعله في سنواتها الأربع المقبلة لعراق نفذت أوجاعه الممضّة على مدى خمس عشرة سنة من الجلد واللحم إلى لبّ العظم .

الظروف التي كان يعيشها العراق يوم إجراء الانتخابات البرلمانية وبعدها كانت تستدعي التعجيل وليس التأخير في إحلال حكومة جديدة محل الحكومة السابقة التي ، كما سابقاتها ، لم تنجح في الاضطلاع بمهامها الأساسية، خصوصاً على صعيد تحسين نظام الخدمات العامة ومعالجة مشكلتي البطالة والفقر ومكافحة الفساد الإداري والمالي الذي كان على الدوام وراء انهيار نظام الخدمات وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة .

هذه الظروف كانت تملي أيضاً على القوى المتنفّذة تشكيل حكومة قوية اتّفق الجميع، بمن فيهم الجماعات الفائزة في الانتخابات، بالكلام المُعلن على أن تكون حكومة خبراء أكفاء نزيهين بعيداً عن نظام المحاصصة الذي اعتُمِد في توزيع مناصب الدولة ووظائفها، وأثبت أنه فاشل جملة وتفصيلاً باعتراف الجميع أيضاً .

التأخير في تشكيل الحكومة كان من الأسباب التي دفعت لانفجار أقوى وأكبر حركة احتجاجية في تاريخ العراق، في يوليو (تموز) الماضي ، انطلاقاً من محافظة البصرة العائمة على بحر من النفط، لكنّها مع ذلك لم تحصل على الماء الصالح للشرب والزراعة، بل كان ماؤها مالحاً ومتسمّماً .

والتأخير في تشكيل الحكومة كانت وراءه الصراعات الضارية بين القوى المتنفّذة من أجل ليس فقط بقاؤها على قيد الحياة إنّما أيضاً الاحتفاظ بنفوذها الطاغي في إدارات الدولة، وهو نفوذ أعطت نتائج الانتخابات إشارات قوية إلى أنه مهدّد على نحو جدّي هذه المرة، فنحو ٦٠ في المائة من الناخبين أظهروا استنكافهم حيال العملية الانتخابية التي تعيد في كل مرة إنتاج هذه القوى الفاشلة في إدارة الدولة ولم تفلح في شيء غير نهب المال العام عبر منظومة الفساد الإداري والمالي، حتى الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع صوّتت غالبيتهم ضد المرشحين التقليديين للقوى المتنفّذة فأعاقت عودة بعضهم إلى البرلمان .

ذلك كلّه كان نذير شؤم للقوى المتنفّذة، وهي في غالبيتها من جماعات الإسلام السياسي الشيعية والسنية، فسعت إلى محاولة لخلط الأوراق ، إذ عمدت أولاً إلى الطعن في نتائج الانتخابات وفي نزاهة عمل مفوضية الانتخابات التي استبدلت بها مفوضية جديدة أعادت فرز الأصوات في مناطق أثيرت حولها شبهات التزوير، بيد أن النتيجة التي استغرق ظهورها أسابيع لم تختلف عن سابقتها، ليبدأ بعد ذلك مسلسل آخر من المماحكات والمناكفات والمكايدات بشأن الكتلة الأكبر التي سيُعهد إليها أمر تشكيل الحكومة الجديدة ، لم يكن الأمر يسيراً، فوجدت هذه القوى الطريق إلى توافق على اختيار شخصية ما عادت لها علاقة بأي من هذه القوى ، لكنّها من الطبقة السياسية الشيعية التي تحتكر مهمة تشكيل الحكومة ، بموجب نظام المحاصصة الطائفية والقومية المتوافق عليه منذ ٢٠٠٣ ، وعادل عبد المهدي الذي اختير للمهمة كان قد شغل في السابق مناصب وزارية ومنصب نائب رئيس الجمهورية، وهو مقبول من كلا اللاعبين الرئيسين في الساحة العراقية : إيران والولايات المتحدة .

في مناورة لامتصاص الغضب الشعبي المتفجّر على خلفية أزمات الكهرباء والماء والوظائف في جنوب العراق، أعلنت القوى المتنفّذة جميعاً أنها ستترك لعبد المهدي حرية اختيار أعضاء حكومته ممّن تتوفر فيهم شروط النزاهة والكفاءة والخبرة، وهذا من مطالب الحركة الاحتجاجية التي رافقتها أعمال عنف غير مسبوقة .

بدا أن هذا سيجعل طريق عبد المهدي إلى الحكم معبّدة بالقاشان والسجاد الأحمر ومحفوفة بالزهور، لكن عندما

حان أوان الجد، وجد عبد المهدي نفسه مطوّقاً بالإرادات المتضاربة للقوى المتنفّذة، تارة بذريعة «الاستحقاق الانتخابي» وأخرى تحت عنوان «الاستحقاق المكوناتي» (الطائفي - القومي) .

الثلثان اللذان مرّرهما البرلمان العراقي من وزراء حكومة عبد المهدي (١٤ وزيراً) لم تتحقّق مواصفات الخبرة والكفاءة إلا في أربعة أو خمسة منهم، فيما الآخرون لم يكونوا كذلك أو هم وُضعوا في الأماكن غير المناسبة لاختصاصاتهم ، وكذا الحال بالنسبة للثلث الآخر الذين لم يصوّت عليهم البرلمان. أما فيما يتعلّق بالنزاهة، وهي من الشروط الرئيسية المعلنة للتوزير في حكومة عبد المهدي، فليست ممّا يمكن إثباته، لأنه تبيّن خلال النقاش في البرلمان أن عبد المهدي لم يعرض أسماء وزرائه على هيئة النزاهة ، ولا على هيئة المساءلة والعدالة المختصة بالنظر في التاريخ السياسي للمرشحين ، لجهة علاقتهم بالنظام السابق أو بالجماعات الإرهابية، وقد تداولت وسائل إعلام ومواقع التواصل الاجتماعي معلومات صادمة تطعن في نزاهة عدد غير قليل من المرشّحين وفي نظافة تاريخهم السياسي .

قائمة الوزراء المُمرّرين أو المؤجلين أظهرت أنهم اختيروا في الواقع وفق نظام المحاصصة، بل إن بعضهم من أقارب زعماء القوى المتنفّذة !

بقي لعبد المهدي خمسة وزراء ليضمّهم إلى حكومته حتى السادس من الشهر المقبل ... إذا ما اختارهم وفق ما اختار به الوزراء الأربعة عشر، أو فُرِضوا عليه، فالأرجح أنه سيحكم على نفسه وحكومته بالفشل، ذلك أن هذه الحكومة لن تكون في وضع يميّزها عن الحكومات السابقة الفاشلة أو يعطيها الأفضلية عليها، ما دامت غير متحررة من نظام المحاصصة، ما يعني أننا على الأرجح أمام أربع سنوات عراقية عجاف أخرى .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 73 Jun. 2019

العدد الثالث والسبعون- كانون الثاني ٢٠١٩

بين الخضراء والجدار !

جواد علي كسار

رأيت البعض يقارن بين الفتح التجريبي لجزء من المنطقة الخضراء ، وإنهيار جدار برلين في مثل هذا الوقت تقريباً من عام ١٩٨٩ ، بالنسبة لي شخصياً وضعتني هذه المقارنة أمام واحدة من أكبر تجارب النجاح في العالم ، وهي تجربة المانيا ، قصة المانيا معروفة للجميع سواء ارتبط الأمر بواقعها التاريخي وكيف توحدت ، بلوغاً الى تحولها الى محور قوة عالمية في الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ، أو مسارها الى الرقيّ والتقدم بعد إحتلالها من قبل الحلفاء نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتوزيع عاصمتها برلين غنيمة بين القوى المتحالفة ، ثم ما آل اليه ذلك من تقسيم المانيا نفسها الى دولتين ، ورفع الجدار العازل داخل عاصمتها وتحولها الى مدينتين ، برلين الشرقية وبرلين الغربية .

الشعب الالماني لم يكل بعد الدمار والهزيمة ولم يستسلم ، بل مضى يتحدى الهزيمة والدمار وإنهيار البنى المدنية والصناعية والعسكرية ، والأهم من ذلك متجاوزاً تقسيم البلد جغرافياً بين أيديولوجيتين رأسمالية وإشتراكية ، ومعسكرين غربي وشرقي ، متخطياً الجرح العميق الذي أحدثه جدار برلين في شعوره وتكوينه الشخصي والإجتماعي، لكن ليس من خلال البكاء على الأطلال وإجترار الأحزان ، وإنشاء قصائد الرثاء والشعارات الحماسية والإستغراق في الكلام والنقد ، وتقريع الذات والنقد وما شابه .

لم يتجاوز الألمان محنتهم بالكلام ، بل بالعمل والمثابرة والجد وبالعقلانية والتخطيط الستراتيجي ، وبالتدبير الإقتصادي المعيشي ، حتى حصد الانسان الالماني في يوم من ايام نهضته في العقدين اللذين تليا هزيمة المانيا واحتلالها عام ١٩٤٥ ، حصد معدلاً أعلى نسبة عمل في العالم يوم صار الالماني يعطي اكثر من سبع ساعات عمل مفيد ، من مجموع الساعات الثماني التي يمضيها في العمل ، على حين كانت هذه النسبة لا تزيد عن نصف ساعة يومياً في الكثير من بلدان عالمنا العربي والإسلامي ، فعل الالماني ذلك دون ضجيج ، فأنتهى الاقتصاد الالماني اليوم الى ان يتنافس على المرتبة الثانية مع اليابان ، فيتقدم عليها تارة ويتخلف عنها اخرى ، أما العملة الالمانية فان بعض الاقتصاديين يذهبون الى ان «المارك» الالماني (قبل إعتماد اليورو سنة ٢٠٠٢) كان اقوى من الدلار الامريكي واليّن الياباني ، على الاقل من زاوية ثبات القيمة ، وهامش التقلبات الضئيل إذا ما قورن بالدولار الامريكي خاصة .

طريق التقدم مفتوح للعراقي كما هو للألماني وغيره ، لانه طريق معلول أساساً الى العلم والثروة ، والأهم من ذلك الى العقلانية في إدارة الثروة وتوظيف العلوم ، والغرف من تجارب الإنسانية في بلدان العالم المتقدمة من حولنا .